AGJSLS; ISSN: 2749-7976; 2025, Volume 03, Issue 02, 181-204

Arab German Journal of Sharia and Law Sciences المجلة العربية الألمانية لعلوم الشريعة والقانون

Systematic protection of electronic and digital national identity card in the Kingdom of Saudi Arabia

الحمـــاية النظـامية لبطـاقة الهـوية الوطنيـة الإلكترونية والرقمية في المملكة العربية السعودية

أحمد سعد جوهر[1*]، محمد بن المختار بوزويتينه[2]، أسرار سعد الثعلبي[2]
1 كلية علوم الأدلة والتحقيقات الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
2 كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

Ahmad Saad Gouhar[*1], Mohamaed Bouzouitina[2], AsrarSaad Al-Thalabi[2]
1 College of Forensic Sciences and Criminal Investigations, Naif Arab University for Security Sciences, Kingdom of Saudi Arabia.
2 College of Criminal Justice and Criminology, Naif Arab University for Security Sciences, Kingdom of Saudi Arabia.

Received 12 Jan. 2025; Accepted 13 Mar. 2025; Available Online 03 Jun. 2025

Check for updates

https://birne-online.de/journals/index.php/agjsls

Keywords:
Saudi System, National ID Card, Technical Protection, Criminal Protection, Civil Status, Forgery.

Abstract

In the Kingdom of Saudi Arabia, the National Identity Card (NIC) is an essential element of statutory protection, as it contributes significantly to enhancing security in society. The study discusses the transformations that the Kingdom has witnessed regarding the National Identity Card (NIC). Since there are unlawful uses of this national identity card, or attempts to forge it for any purpose whatsoever, this study came to discuss the relevant regulations, analyse them and search for statutory protection frameworks in them. The study aims to identify the national identity card, means of securing and protecting it, its unlawful uses, and reaching a procedural ruling for its unlawful uses.

The study found that both types of national identity cards are of high value and that their technical protection against any criminal risk is at advanced security levels. The Civil Status Law stipulates that anyone who uses a national identity card that does not belong to him will be penalised, without differentiating whether the card is genuine or forged. It recommends expediting the issuance of the Digital Transactions and Trust System issued as a project since 2020, because its failure to issue it allows the overlapping of systems and leads to confusion and confusion in many provisions for persons authorised by laws to issue judicial and other judgments, in addition to the need to fill some legislative gaps in Article 73 of the Civil Status Law regarding the illegal use of the national identity.

الكلمات المفتاحية:
النظام السعودي، بطاقة الهوية الوطنية، الحماية الفنية، الحماية الجنائية، الأحوال المدنية، التزوير.

المستخلص

تشكل بطاقة الهوية الوطنية في المملكة العربية السعودية عنصرًا أساسيًّا في الحماية النظامية؛ حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن في المجتمع. وتناقش الدراسة التحولات التي شهدتها المملكة بشأن بطاقة الهوية الوطنية. وحيث إن هناك استعمالات غير مشروعة لهذه الهوية الوطنية، أو محاولات تزويرها لأي غرض كان؛ جاءت هذه الدراسة لتناقش الأنظمة ذات العلاقة وتحليلها والبحث عن أطر الحماية النظامية فيها. وتهدف الدراسة إلى التعرف على بطاقة الهوية الوطنية ووسائل تأمينها وحمايتها، واستعمالاتها غير المشروعة، والتوصل إلى الحكم الإجرائي للاستعمالات غير المشروعة لها.

* Corresponding Author: Ahmad Saad Gouhar
Email: Agoher@nauss.edu.sa
doi: 10.51344/agjslsv3i23

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0) license.

وتوصلت الدراسة إلى أن بطاقة الهوية الوطنية بنوعيها ذات قيمة عالية وأن الحماية الفنية لها من أي خطورة إجرامية تكون على مستويات أمنية متطورة. وأن نظام الأحوال المدنية نصَّ على معاقبة كل من يستعمل بطاقة هوية وطنية لا تخصه، دون التفرقة فيما إذا كانت هذه البطاقة صحيحة أم مزورة. وتوصي بالإسراع في إصدار نظام التعاملات والثقة الرقمية الصادر كمشروع منذ عام 2020م؛ لأن عدم صدوره يسمح بتداخل الأنظمة، ويؤدي إلى الخلط واللبس في كثير من الأحكام بالنسبة إلى الأشخاص المخولين بموجب الأنظمة بإصدار الأحكام القضائية وغيرها، إضافة إلى ضرورة سد بعض الفراغ التشريعي في المادة الثالثة والسبعين من نظام الأحوال المدنية فيما يتعلق باستعمال الهوية الوطنية غير المشروع.

1. المقدمة

جرى العمل بين الناس في الحقبة الزمنية الماضية في معاملاتهم اليومية دون الحاجة إلى توثيق، بل إن أغلب التصرفات كانت تنجز عن طريق الإيجاب والقبول، وكانت الدولة السعودية بداية نشأتها في مرحلة بداية التطور حينها مقارنة بما آلت إليه من مستوى ينافس دول العالم، ومع أنها مترامية الأطراف من حيث المساحة الجغرافية فإن الانتقال من مكان إلى آخر لم يكن يتطلب أوراقًا ثبوتية من أحد، ولم تكن هناك فروق اقتصادية مثل التي نشهدها في الوقت الحالي، ونظرًا للتطور المتسارع للمملكة، وحفاظًا على الحقوق وتوثيق المعاملات وتسهيل الأمور نشأت الحاجة إلى التوثيق؛ وذلك لتلافي التحديات التي لوحظت مع ظهور الدولة الحديثة، «حتى غدا الإنسان ليس إنسانًا ما لم تكن هناك وثيقة تثبت ذلك، وابن الوطن ليس مواطنًا ما لم يقدم ما يثبت هويته الوطنية»[1].

واكتسبت الهوية الوطنية أهمية كبيرة في المملكة العربية السعودية باعتبارها وسيلة لإثبات الشخصية، وتعد المملكة من أوائل الدول التي حرصت وبشكل دقيق على إيجاد برامج لتسجيل مواطنيها، فقامت بتنظيم أفراد المجتمع، وأصدرت في عام 1925م حفيظة النفوس، وهي عبارة عن بطاقة ورقية يدخل العامل اليدوي في جزء من إنتاجها، ونظرًا لما شهدته من محاولات تزوير واستعمالها بطرق غير مشروعة قامت الدولة بجعلها بطاقة إلكترونية (تقليدية) مدعمة بوسائل أكثر أمانًا، ورغم ذلك قام بعض الأفراد بامتهان التزوير تحايلًا على ما تسنه الدولة من تشريعات وأنظمة، وابتكروا بذلك طرقًا وأساليب حديثة في انتحال الشخصيات بأوراق ثبوتية مزورة. وقد أخذت المملكة على عاتقها مهمة مكافحة جرائم التزوير واستعمالاتها بالمخالفة لأحكام النظام؛ لإدراكها الأضرار الجسيمة لها على الأنشطة المختلفة في الدولة، ولشدة ارتباطها بالأمن العام. ولا شك أنه كلما اتسعت دائرة التزوير في بطاقة الهوية الوطنية كان ذلك ماسًّا بهيبة الدولة وسيادتها، وانعكس ذلك سلبًا على المواطن.

وفي ظل التطور التقني الكبير الذي تشهده المملكة العربية السعودية في كافة الأصعدة وبصورة متسارعة، قامت الجهات المختصة بالشراكة مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بتطوير الهوية الوطنية، حتى غدت هوية رقمية تُعرّف بالمواطنين، وتفتح مجالات كثيرة في التعاملات اليومية، وأصبح بمقدور المواطن حملها في الهاتف الذكي أينما ذهب، واستخدامها بواسطة تطبيق وزارة الداخلية الإلكتروني (أبشر أفراد)، فضلًا عن أنها تتيح للجهات الرسمية التحقق منها بكلّ يسر وسهولة، وقد جاءت الهوية الرقمية لتسهيل حياة

1 المطيري، مسلم بن شباب. (2018). تزوير وثائق الجنسية والأحوال المدنية وعقوبته في النظام السعودي: دراسة تطبيقية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص. 10.

المواطن، وهي بذلك لا تلغي بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية؛ لأن وجودها ضروري ولا يمكن إلغاؤها أو الاستغناء عنها.

مشكلة الدراسة

إن بطاقة الهوية الوطنية هي البطاقة المعتمدة رسميًّا لإثبات الشخصية في المملكة العربية السعودية لدى جميع جهات الدولة، وبالتالي فإن لكل مواطن على أرض السعودية عند بلوغه السن القانونية - وفقًا لما جاء في نظام الأحوال المدنية السعودي - الحق في إصدار الهوية الوطنية من الجهة المختصة[2]، حيث تضم البطاقة معلومات وبيانات حاملها، وتعرِّف به أمام الجهات، أو إنجاز المعاملات الرسمية. وقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة تسليم المواطن؛ مما يثبت شخصيته إلى غيره من الأفراد لأسباب عديدة، ونتج عن ذلك تزوير البطاقة الشخصية، أو استعمالها بطرق غير مشروعة، سواء توقف الأمر على رضا صاحبها أم لا، وهو ما عملت الأنظمة على تجريمه، وسارت عليه المملكة العربية السعودية في أنظمتها المستمدة من الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن نظام الأحوال المدنية السعودي قد نص على أن استعمال بطاقة الغير يعدُّ مخالفة تستوجب العقاب فإن الحاجة ما زالت ماسّة لبيان أن هذا الفعل الإجرامي ينتج عنه آثار ضارة من النواحي القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية؛ وأن ذلك يستوجب حماية دقيقة لبطاقة الهوية، سواء أكانت إلكترونية أم رقمية. وبناءً على ذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤل الرئيس التالي: ما تجليات الحماية النظامية لبطاقة الهوية الوطنية وحدودها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على ماهية بطاقة الهوية الوطنية وتطورها التاريخي، وإجراءات الحصول عليها وبيان الجهة المختصة بإصدارها، واستكشاف وسائل التأمين وحماية بطاقة الهوية الوطنية، والتعرف على الاستعمالات غير المشروعة لبطاقة الهوية الوطنية، وأخيرًا التوصل إلى الأحكام الإجرائية للاستعمالات غير المشروعة لبطاقة الهوية الوطنية.

أهمية الدراسة

تكمُن أهمية الدراسة في أن وثيقة الهوية الوطنية هي الدليل المعتمد لإثبات الشخصية في المملكة العربية السعودية؛ ولما لها من أهمية كبرى، ولأنها مرتبطة بمصالح يصعب على بعض الأفراد تحقيقها أو إنجازها إلا بتوافر البطاقة الشخصية لديه، فيجب المحافظة عليها وتشديد الإجراءات التي تتعلق بها؛ لأنها قد تتعرض من قبل الأشخاص ذوي المقاصد السيئة إلى التزوير، أو استعماها بالمخالفة لأحكام النظام. وبخاصةٍ بعد التحول الرقمي الذي استحدث ما يسمى بـ «الهوية الرقمية»، والتي هي أسهل في عمليات الاستعمال غير المشروع، أو القيام بتزويرها، وهذا الأمر له آثار سلبية، سواء على الصعيد الأمني أم الاقتصادي أم الاجتماعي في المملكة.

يضاف إلى ذلك أن الجهات المختصة بوزارة الداخلية قامت بالعمل على تطوير ما يصدر عن الأحوال المدنية من وثائق، وعملت على ربطها بالحاسب المركزي بوزارة الداخلية، بحيث يكون لكل مواطن سجل مدني مركزي واحد يرتبط به.

2 المادة السابعة والستون المعدلة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/28)، لنظام الأحوال المدنية لعام 1987م.

2. المبحث الأول: ماهية بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية والرقمية

بـدأت المملكـة العربيـة السـعودية فـي إحصـاء وتسـجيل النفـوس عـام 1924م فـي عهـد المؤسـس جلالـة الملـك عبـد العزيـز بـن عبـد الرحمـن آل سـعود - طيّـب اللّٰه ثـراه - وكـان ذلـك مـن أولـى اهتماماته ووضعـه أسـس الدولـة الحديثـة؛ لإدراكـه أهميـة توثيـق المواطنـين وتزويدهـم بمـا يفيـد تابعيتهـم، ومـا يترتـب علـى ذلـك مـن حقـوق وواجبـات. ومـن المهـم الوقـوف علـى التحـولات التـي شـهدتها بطاقـة الهويـة الوطنيـة منـذ بـدء صدورهـا، ومعرفـة مراحـل تطورهـا، وإبـراز الجهـود التـي بذلـت فـي هـذا الجانـب.

2. 1. المطلب الأول: نبذة تاريخية حول بطاقة الهوية الوطنية

قامـت الدولـة السـعودية منـذ نشـأتها بتنظيـم أفـراد المجتمـع وبنـاء أنظمتهـا اللازمـة، وتطـورت الإجـراءات المتبعـة تبعًـا لاتسـاع الدولـة وتوحدهـا، وضـم جميـع أجزائهـا فـي هويـة جامعـة عرفـت باسـم المملكـة العربيـة السـعودية منـذ عهـد المؤسـس الملـك عبـد العزيـز - رحمـه اللّٰه - وصـولًا إلـى عهـد خـادم الحرمـين الشـريفين الملـك سـلمان - حفظـه اللّٰه -. وقـد مـرت رحلـة تسـجيل المواطنـين وإثبـات هويّاتهـم فـي المملكـة العربيـة السـعودية باختـلاف الحقبـة الزمنيـة بمراحـل عديـدة، بـدأت بمرحلـة إطـلاق «حفيظـة النفـوس» التـي صـدرت عـام 1925م، أي منـذ نحـو مئـة عـام، وشـمل ذلـك مختلـف مناطـق المملكـة، وكان ذلـك علـى مسـتوى المنطقـة، وليـس علـى مسـتوى المملكـة.

بـدأت المملكـة تطبيـق نظـام التسـجيل الموحـد بإنشـاء رقـم السـجل المدنـي يخصـص فيـه لـكل مواطـن رقـم سـجل مدنـي، وذلـك عنـد الإبـلاغ عـن ميـلاده، أو أثنـاء مراجعتـه الأحـوال المدنيـة لأول مـرة، ويعـد النـواة لجميـع أنظمـة الـوزارة، وتعتمـد عليـه العديـد مـن الجهـات فـي الدولـة. وكانـت تصـدر مـن مديريـة إحصـاء النفـوس العامـة، وسُـميت «تذكـرة نفـوس إحصـاء القبائـل والعربـان السـعوديين»، وكانـت تعطـى لسـكان البادية؛ إذ تخـرج إليهـم لجـان عـن طريـق مركبـات خضـراء اللـون تجـوب القـرى والهجـر قبـل نحـو خمسـين عامًـا لتثبـت سـعوديتهم، وتَصِفهـم، وتأخـذ الاعتمـاد مـن الأميـر أو شـيخ القبيلـة، ولـم تقيـد فيهـا الزوجـات أو الذريـة؛ حيـث كانـت عبـارة عـن كارت كرتونـي مقـوى صغيـر الحجـم، تسـجل عليـه معلومـات المواطـن فـي كلا الوجهـين[3]. ثـم ظهـر مـا يسـمى «دفتـر النفـوس»، وكان يعتمـد علـى حيثيـات وشـهادات ووثائـق تبقـى فـي ملـف المواطـن، يسـتطيع الرجـوع إليـه عنـد الحاجـة.

وصـدرت فـي عـام 1984م «بطاقـة الأحـوال المدنيـة»، وتحديـدًا بعـد دخـول الحاسـب الآلي، حيـث أصبحت وسـيلة لإثبـات الشـخصية فقـط بالنسـبة للمواطـن السـعودي. أمـا «بطاقـة الهويـة الوطنيـة»، فهـي هويـة تسـتخدم تقنيـة البطاقـة الذكيـة، وتقـوم مقـام العديـد مـن الوثائـق التـي تصـدر مـن الأحـوال المدنيـة، ومنهـا علـى سـبيل المثـال بطاقـة الأحـوال المدنيـة. وآخرهـا «الهويـة الرقميـة» التـي أطلقتهـا وزارة الداخليـة لعـام 2020م بالتعـاون مـع الهيئـة السـعودية للبيانـات والـذكاء الاصطناعـي (سـدايا)، فـي إطـار دعـم مسـاعي التحـول الرقمـي؛ تحقيقًـا لمسـتهدفات رؤيـة المملكـة العربيـة السـعودية 2030م.[4]

---

3 وكالـة الأنبـاء السـعودية. (2019، 1 ينايـر). التابعيـة وحفيظـة النفـوس تجـذب زوار الجنادريـة. تاريـخ الاطـلاع 10 إبريـل، 2023م مـن https://www.spa.gov.sa/

4 حكمـي، عبـدة. (2021). مـن التابعيـة وتذكـرة النفـوس إلـى رقميـة داخـل الجـوال: 8 وثائـق مختلفـة تثبـت هويـات

2.2 المطلب الثاني: مفهوم بطاقة الهوية الوطنية في النظام السعودي

نجد عند الرجوع إلى نظام الأحوال المدنية الصادر لعام 1986م وتحليله أنه لم يعرف بطاقة الهوية الوطنية تعريفًا اصطلاحيًّا كوثيقة مستقلة بذاتها. وقد عرفت بطاقة الهوية الوطنية بأنها «بطاقة بلاستيكية بسمات أمنية عالية مقاومة للتزوير، تحل محل بطاقة الأحوال المدنية، كما أنها متعددة الأغراض والتطبيقات»، وعرفت أيضًا بأنها «وثيقة رسمية تصدر عن الجهة المختصة تتضمن إثبات شخصية حاملها»[5].

وتوصي الدراسة بضرورة تضمين نصوص نظام الأحوال المدنية مفهومًا واضحًا للوثائق الرسمية، ومنها بطاقة الهوية الوطنية، خصوصًا مع استحداث الهوية الرقمية؛ كي يتمكن المواطن من معرفة ما يمكن استعماله لإثبات شخصيته، دون أن يكون هناك إخلال بأحكام النظام.

ومن خلال البحث والتحري عن المعلومات تبين أن هناك مشروعًا يتناول موضوع التعاملات والثقة الرقمية، لكنه لم يصدر بعد، إذ جاء في المادة الأولى منه تعريف الهوية الرقمية، بأنها «مجموعة من السمات والمعرفات والخصائص المرتبطة بشخص أو كيان لتمثيله بشكل فريد ضمن نطاق تعاملاته الرقمية»[6].

أما فيما يخص إجراءات الحصول على بطاقة الهوية الوطنية والجهة المختصة بإصدارها، فإنها تختلف باختلاف شكلها، وهل هي إلكترونية أو رقمية، إضافة إلى أنها تختلف بحسب نوع الجنس، وكذلك بالنسبة إلى الجهة التي يقع على عاتقها إصدارها، حيث تختلف الجهة المخولة بإصدارها للإناث عن الجهة المخولة بإصدارها للذكور؛ نظرًا لمراعاة الشريعة الإسلامية منع الاختلاط بالذكور تأكيدًا على أهمية محافظة المرأة على الخصوصية، وعدم إجبارها على الكشف أمام الرجال[7].

3. المبحث الثاني: الحماية الفنية لبطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية والرقمية

اتجه العالم في وقتنا الحاضر إلى استخدام البوليمرات[8] (اللدائن أو البلاستيك) التي تصنع بتقنيات البلمرة؛ ذلك لتصنيع جسم وغلاف بطاقة الهوية الوطنية بدلًا من استخدام الخامات الورقية التي كانت تستخدم في السنوات الماضية، وبناءً على ذلك سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على مكونات تأمين وحماية البطاقة، والمكونات المعلوماتية للبطاقة.

المواطنين خلال 90 عامًا. صحيفة مكة. تاريخ الاطلاع 10 إبريل، 2023 م من https://makkahnewspaper.com/article/1534348

5 الظفيري، سلامة غصاب. (2012). أحكام بطاقة الهوية الوطنية. رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، ص. 21.

6 المادة الأولى، الفقرة الحادية عشرة، مسودة مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية، لعام 2020م.

7 المنصة الوطنية الموحدة. (2023). إصدار بطاقة هوية وطنية. تاريخ الاطلاع 24 مارس، 2023م من https://cutt.us/T5tLF.

8 تعرف البوليمرات بأنها: «مواد ذات جزيئات ضخمة مكونة من ترابط عدد كبير من الوحدات البنائية المتكررة والمرتبطة بعضها مع بعض بروابط تساهمية تسمى بالوحدة البنائية». انظر شريف، عبد المجيد. (1999). البلاستيك والمطاط والألياف الصناعية في حياتنا المعاصرة. سلسلة العلم والحياة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 1، م. 1.

3. 1. المطلب الأول: مكونات تأمين وحماية بطاقة الهوية الوطنية

إن وسـائل الأمـان التـي يتـم تصنيفهـا علـى الوثائـق ذات القيمـة كبطاقـة الهويـة الوطنيـة تكـون علـى ثـلاث فئـات أو مسـتويات، وتشـتمل كل فئـة مـن فئـات التأمـين علـى مجموعـة متناغمـة مـن وسـائل التأمـين التـي تعكـس مجموعـة مـن تكاليـف الإنتـاج؛ فالوثائـق ذات القيمـة العاليـة تكـون تكاليـف إنتاجهـا أعلـى مـن الوثائـق التـي تكـون أقـل خطـرًا فيمـا يخـض التزويـر. فعلـى سـبيل المثـال بطاقـة إثبـات الهويـة الوطنيـة تكـون أكثـر عرضـة للمخاطـر؛ لأنهـا ذات قيمـة عاليـة. ومـن ثـم نجـد تكاليـف إنتاجهـا أعلـى.

ويعتبـر تأمـين بطاقـة الهويـة الوطنيـة هدفًـا يتسـم بتحديـات كبيـرة؛ إذ لابـد مـن الأخـذ بالحسـبان التدابيـر الأمنيـة للتقليـل مـن مخاطـر التزويـر أو التغييـر غيـر المصـرح بـه أو إسـاءة اسـتخدامها[9]. ونجـد أن وسـائل التأمـين متنوعـة منهـا مـا يـرى بالعـين المجـردة والتـي لا تحتـاج إلـى اسـتخدام أدوات. ومنهـا لا تظهـر إلا باسـتخدام أجهـزة فحـص مكبـرة وغيرهـا.

أولًا - وسائل التأمين المرئية Visible Security Elements

تعرف بأنها العناصر التي ترى بالعين المجردة؛ وذلك باستخدام الضوء المرئي[10]، ومن أهمها:

أ. الحفر باستخدام الليزر Laser Engraving

حيـث يتـم حفـر البيانـات داخـل البطاقـة. وبالتالـي فـإن البيانـات لا يمكـن محوهـا دون إحـداث تلـف لسـطح البطاقـة. ويشـمل ذلـك البيانـات الشـخصية. وهـي أدق مـن الطباعـة بالأحبـار العاديـة التـي تتعـرض للتلـف سـريعًا[11].

ب. أرضية الضمان ذات الخطوط الدقيقة Fine Line Background

تتميـز أرضيـة الضمـان ذات الخطـوط الدقيقـة (أشـكال الجلـوش Guilloche Lines) بأنهـا مـن أهـم وسـائل التأمـين؛ وبدورهـا تعـوق عمليـة التزويـر أو التقليـد عـن طريـق اسـتعمال الناسـخات والماسـحات الضوئيـة أو طابعـات الكمبيوتـر. حيـث يتـم إنتـاج أرضيـة ذات خطـوط دقيقـة. ويكـون ذلـك باسـتخدام أكثـر مـن شـكل منهـا المتموجـة والمتداخلـة بشـكل معقـد[12].

ج. وسائل التأمين متبدلة اللون بصريًا Optical Variable Devices

تعـد مـن وسـائل التأمـين العاليـة. كمـا تعـد فـي بدايـة وسـائل التأمـين العلنيـة؛ حيـث يمكـن اسـتخدامها مسـتقلة أو دمجهـا مـع فئـات تأمـين أخـرى لإنتـاج وسـائل تأمـين أكثـر تعقيـدًا يصعـب تقليدهـا باسـتخدام أجهـزة المسـح الضوئـي أو التكنولوجيـا[13].

---

9 جوهـر، أحمـد سـعد. (2016). تقنيـة بطاقـة تحقيـق الهويـة فـي مجـال الأحـوال المدنيـة. دار جامعـة نايـف للنشـر، مركـز الدراسـات والبحـوث، الريـاض، ط. 1، ص. 64-65.

10 المرجع السابق، ص. 71.

11 صحيفـة عـكاظ. (2018). الأحـوال توضـح موعـد إصـدار البطاقـات الجديـدة ومتـى يلـزم تغييـر الحالـة. تاريـخ الاطـلاع 23 مـارس 2023 مـن https://cutt.us/l3ij8.

12 جوهر، أحمد سعد. تقنية بطاقة تحقيق الهوية في مجال الأحوال المدنية. مرجع سابق، ص. 78-88.

13 المرجع السابق، ص. 98.

د. صورة الشبح Secondary (ghost) image

يقصد بها إنتاج صورة تمثل الأصل؛ وذلك باستخدام ألوان الهافتونية والتي تطبع في مساحة البيانات الشخصية، حيث تظهر كخلفية للبيانات، وعليه فإن أي محاولة لتغير الصورة سيكون ظاهرًا[14].

ه. تصفيح وجهي البطاقة اللدائنية المؤمنة Lamination of the secured plastic card

يقصد به أن يتم تصفيح الوجه الأمامي والخلفي من البطاقة بعد الانتهاء من الإنتاج نهائيًّا بطبقتي تصفيح شفافتين من أفلام لدائنية شفافة ميكرونية السمك تحتوي على هولوجرام أو أحبار متبدلة اللون OVI[15].

و. النافذة الشفافة Transparent window

تعرف بأنها الجزء غير المطبوع، أي يتم تعتيم كل أجزاء البطاقة بدهان وتترك منطقة معينة وهي ما يطلق عليها بـ النافذة. وبالتالي يصعب تقليد النافذة الشفافة، سواء باستخدام عملية المسح الضوئي أو النسخ الضوئي؛ ذلك لعدم ظهورها أثناء الطباعة[16].

ثانيًا - وسائل التأمين غير المرئية Invisible Security Elements

تعرف بأنها العناصر التي لا ترى إلا باستخدام أجهزة معينة كأجهزة فحص مكبرة، أو باستخدام الأشعة الفوق بنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء.

أ. الطباعة باستخدام الأحبار الفلورسنتية Fluorescent ink Printing

تسمى أيضًا بالأحبار فوق البنفسجية، يستعمل فيها الحبر المشع على البطاقات البلاستيكية، وتوضح عند تعريضها للأشعة فوق البنفسجية، وعليه فإن الأجزاء المطبوعة بهذه الأحبار تكون مرئية عند تعريضها إلى الضوء، وتكون متفلورة عند تعرضها للأشعة فوق البنفسجية، إضافةً إلى أن الألياف الفلورسنتية الملونة فإنها تظهر متفلورة وبألوان مختلفة عند تعريضها للأشعة فوق البنفسجية فقط.

ب. طبقات التصفيح المطبوع عليها بأحبار أشعة فوق البنفسجية Laminate UV feature

يمكن الطباعة على طبقة التصفيح باستخدام الأحبار فوق البنفسجية، وبالتالي فإن الجزء يكون غير مرئي في الضوء العادي، بينما تظهر الصورة متفلورة عند تعريضها للأشعة فوق البنفسجية[17].

14 Iowa's Strategic Prevention Framework Grant Projects. (n.d.). *Home - Iowa's Strategic Prevention Framework Grant Projects* (p. 20). Retrieved February 28, 2023, from https://cutt.us/M0H87.

15 Council of the European Union. (2023). *PRADO glossary - PRADO*. General Secretariat. Retrieved February 28, 2023, from https://cutt.us/XjXfM

16 Goher, A. S. (2012). *Supremacy of polymer banknotes.* Naif Arab University for Security Sciences. P.75.

17 Op. cit. p. 75.

3. 2. المطلب الثاني: المكونات المعلوماتية لبطاقة الهوية الوطنية

إن المكونـات المعلوماتيـة لبطاقـة الهويـة الوطنيـة تعـرف بأنهـا الوسـائط التناظريـة والرقميـة للتخزيـن واسـترجاع مـا تحملـه البطاقـة مـن بيانـات، والتـي تكـون داخـل أنظمـة التشـغيل المختلفـة[18].

أولًا - خطوط الرمز الشريطي Barcode

تعمـل خطـوط الرمـز الشـريطي علـى تخزيـن المعلومـات الشـخصية لحامـل البطاقـة، ويطلـق عليهـا عـدة تسـميات وهـي «الخطـوط المشـفرة» أو «الشـفرة الخيطيـة» أو «Barcode»، فيهـا تشـفر البيانـات بتحويلهـا إلـى أكـواد يتـم طباعتهـا علـى البطاقـة الشـخصية، وتكـون علـى شـكل أعمـدة سـوداء اللـون بأشـكال وألـوان مختلفـة. وتنقسـم خطـوط الرمـز الشـريطي إلـى نوعـين رئيسـين وهمـا علـى النحـو الآتـي:

أ. الرمز الشـريطي أحادي البعد 1D Barcode

عبـارة عـن خطـوط عموديـة مصفوفـة، وسـوداء اللـون، ذات طـول واحـد، ولكنهـا مختلفـة فـي العـرض بينهـا مسـافات فاصلـة وفارغـة، وهـي عبـارة عـن سلسـلة مـن الأرقـام أو الحـروف[19].

ب. الرمز الشـريطي ثنائي البعد 2D Barcode

هـو عبـارة عـن شـكل مصفـوف يأخـذ اللـون الأبيـض والأسـود، ومـن خلالـه يمكـن اسـتنتاج رقـم السـجل المدنـي لحامـل الهويـة، كمـا أنـه يخـزن الكثيـر مـن البيانـات، ويمكـن أن تكـون أي نـوع مـن البيانـات المشـفرة.

ج. رمز الاستجابة السـريع

وفـي الآونـة الأخيـرة انتشـر نـوع آخـر مـن الرمـز الشـريطي ثنائـي البعـد يطلـق عليـه رمـز الاسـتجابة السـريع؛ لسـهولة قراءتـه بصـورة سـريعة وبنسـبة تخزيـن عاليـة. ويتكـون رمز الاسـتجابة مـن خلفيـة بيضـاء بداخلهـا أشـكال مرتبـة علـى شـكل مربـع.

ثانيًا - الرقائق المجهرية والبيانات المقروءة آليًا Microchip

يطلق على الرقيقة المجهرية أيضًا الدائرة المدمجة، وتنقسم إلى نوعين:

أ. الرقيقة المجهرية التلامسية Contact Microchip

يكمُـن اسـتخدام الرقيقـة المجهريـة التلامسـية فـي تخزيـن بيانـات حامـل البطاقـة، والتحقـق مـن مـدى صحتهـا، مثـل: اسـم صاحـب البطاقـة ويحتـاج إلـى قـارئ خـاص عنـد قـراءة البيانـات المخزنـة[20].

ب. الرقيقة المجهرية غير التلامسية Contactless Microchip

تسـتخدم لتخزيـن بيانـات حامـل البطاقـة الشـخصية والتحقـق مـن سـلامتها، ولكـن الاختـلاف بينهـا وبـين الرقيقـة المجهريـة التلامسـية فـي كونها غيـر مرئيـة فـي البطاقة الشـخصية، وإنمـا متصلة بهوائـي، وبـدوره يسـمح بتبـادل البيانـات المخزنـة مـع القـارئ عـن طريـق الموجـات الإلكترومغناطيسـية[21].

18جوهر، أحمد سعد. تقنية بطاقة تحقيق الهوية في مجال الأحوال المدنية. مرجع سابق، ص. 121.

19 المرجع السابق، ص. 122-123.

20 جوهر، أحمد سعد. تقنية بطاقة تحقيق الهوية في مجال الأحوال المدنية. مرجع سابق، ص. 129.

21 Center for Devices and Radiological Health. (n.d.). *Radio frequency identification* (*RFID*). U.S. Food and Drug Administration. Retrieved March 29, 2023, from https://cutt.us/kyblL.

ثالثًا - البيانات المقروءة آليًا Machine Readable Travel Document – MRTD

إن مواصفات بطاقات الهوية الوطنية المقروءة آليًّا تخضع لمنظمة الطيران المدني الدولي ((ICAO، وتطبق أكثر من 190 دولة هذه القواعد والمعايير في بطاقات الهوية أو جوازات السفر المقروءة آليًّا لعبور الحدود، وتقع مسؤولية تصميم الوثائق الرسمية كالهوية الوطنية وجواز السفر على عاتق السلطات المختصة في الدولة، والتي غالبًا ما تكون وزارة الداخلية؛ لتمكين التوحيد القياسي[22].

وفيما يخص الهوية الرقمية، فإنها قائمة على تقنيات عديدة لحماية بيانات الشخص والتي منها التشفير بإخفاء المعلومات المرتبطة بالشخص والموثوقة بطريقة معينة ليكون معناها غير واضحً بالنسبة إلى الشخص غير المخول بالاطلاع عليها[23].

4. المبحث الثالث: الحماية الجنائية لبطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية والرقمية

تعدّ الحماية الجنائية لبطاقة الهوية الوطنية من أي استعمالات غير مشروعة ضرورية ومهمة؛ لكونها إحدى الوثائق الرسمية الصادرة عن جهة عامة في المملكة العربية السعودية[24]، وقد تميزت الحماية الجنائية لبطاقة الهوية الوطنية بخصوصية لا تقتصر على الجانب الموضوعي، بل امتدت لتشمل الجانب الإجرائي. واستنادًا إلى ذلك جرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو الآتي:

4. 1. المطلب الأول: خصوصية أحكام التجريم الموضوعية للاستعمالات غير المشروعة لبطاقة الهوية الوطنية

تعدُّ جريمة الاستعمال غير المشروع لبطاقة الهوية الوطنية من الجرائم الخطيرة التي لا يقتصر أثرها على الفرد، بل يمتد ليشمل المجتمع بوجه عام، خصوصًا مع تقدم التقنية، وقد تفاقم هذا الخطر مع ظهور الهوية الوطنية في شكلها الحديث عبر تطبيق أبشر[25].

4. 1. 1. تزوير بطاقة الهوية الوطنية

أولًا - جرائم تزوير بطاقة الهوية الوطنية

لم يركز المشرّع السعودي في النظام الجزائي لجرائم التزوير على إيراد نصوص خاصة بتزوير بطاقة الهوية الوطنية، وإنما اكتفى بتجريم تزوير المحررات بصفة عامة، وتدخل فيها بالتبعية بطاقة الهوية الوطنية كمحرر رسمي، ومن ثم فإن مواد النظام الجزائي لجرائم التزوير تنطبق على وقائع التزوير التي تناولت بطاقة الهوية الوطنية باعتبارها محررًا رسميًّا[26]، فقد عرف التزوير في المادة الأولى منه بقوله: «كل تغيير للحقيقة بإحدى الطرق المنصوص عليها في هذا

22 منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO). (2021). الوثيقة رقم 9303 لوثائق السفر المقروءة آليًا. الطبعة الثامنة، الجزء التاسع.

23 أحمد، عوض حاج علي؛ حسين، عبد الأمير خلف. (2005). أمنية المعلومات وتقنيات التشفير. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط. 1، ص. 34.

24 جلال، محمد نعمان. (27 يونيو، 2018). الحماية الجنائية لمعلومات ووثائق الدولة. صحيفة الوطن. تاريخ الاطلاع 17 مارس، 2023 م من https://cutt.us/o20dv.

25 العريشي، جبريل بن حسن. (2015) استخدام التقنية وعلاقتها بتشكيل الهوية الوطنية. مجلة الشورى، ع. 164، ص. 50.

26 النظام الجزائي السعودي لجرائم التزوير لعام 2013م، المادة الأولى، الفقرة الأولى.

النظـام - حـدث بسـوء نيـة - قصـدًا للاسـتعمال فيمـا يحميـه النظـام مـن محـرر أو...، وكـان مـن شـأن هـذا التغييـر أن يتسـبب فـي ضـرر مـادي، أو معنـوي، أو اجتماعـي، لأي شـخص ذي صفـة طبيعيـة أو اعتباريـة».

ولقيام جريمة التزوير في بطاقة الهوية الوطنية وجب توافر أركان أساسية، وهي:

أ. المحرّر كشرط مفترض

تقـوم جريمـة تزويـر المحـرّرات ابتـداءً علـى شـرط مفتـرض يتمثـل فـي وجـود محـرّر وقـع عليـه التزويـر، حيـث يتعـين أن ينصـرف التزويـر إلـى تغييـر حقيقـة مـا فـي المحـرّر، ويخـرج مـن نطـاق المحـرّر تغييـر الحقيقـة بالقـول أو الفعـل غيـر الكتابـي، كتغييـر الحقيقـة بالقـول، ومـن صورهـا الشـهادة بالمخالفـة للحقيقـة، فهـذا لا يعـد تزويـرًا[27].

ب. الركن المادي لجريمة تزوير بطاقة الهوية الوطنية

يقصـد بالركـن المـادي المظهـر الخارجـي للجريمـة، وبـه يتحقـق الاعتـداء علـى المصلحـة المحميـة قانونًا، وبالتالـي يقـوم هـذا الركـن علـى السـلوك الإجرامـي الـذي يتّخـذه الجانـي بالاعتـداء علـى الثقـة العامـة للمحررات[28].

وينصـب فعـل التزويـر علـى تغييـر الحقيقـة فـي بطاقـة الهويـة الوطنيـة بإحـدى طـرق التزويـر المنصـوص عليهـا نظامًـا - والتـي ذكُـرت علـى سـبيل الحصـر - فـإذا وقـع فعـل التزويـر بغيـر هـذه الطرق فـلا تتحقـق جريمـة التزويـر. وقـد نصـت المـادة الثانيـة مـن النظـام الجزائـي لجرائـم التزويـر طـرق التزويـر، والمتمثلـة بالآتـي:

- صنع محرّر، أو خاتم، أو علامة، أو طابع، لا أصل له، أو مقلد من الأصل، أو محرف عنه.
- تضمـين المحـرّر خاتمًـا أو توقيعًـا، أو بصمـة، أو علامـة، أو طابعًـا لا أصـل لـه، أو مقلـدًا مـن الأصـل، أو - محرفًـا عنـه.
- تضمين المحرّر توقيعًا صحيحًا، أو بصمة صحيحة، حصل على أي منهما بطريق الخداع.
- التغييـر أو التحريـف فـي محـرّر، أو خـاتم، أو علامـة، أو طابـع، سـواء وقـع ذلـك بطريـق الإضافـة، أم الحـذف، أم الإبـدال، أم الإتـلاف الجزئـي للمحـرّر الـذي يغيـر مـن مضمونـه.
- التغيير في صورة شخصية في محرّر، أو استبدال صورة شخص آخر بها.
- تضمـين المحـرّر واقعـة غيـر صحيحـة بجعلهـا واقعـة تبـدو واقعـة صحيحـة، أو تـرك تضمـين المحـرّر واقعـة كان الفاعـل عالمًـا بوجـوب تضمينهـا فيـه.
- تغيير إقرار أُولي الشأن الذي كان الغرض من تحرير المحرّر إدراجه فيه.
- إساءة استخدام توقيع أو بصمة على بياض أؤتمن عليه.

ج. الركن المعنوي لجريمة تزوير بطاقة الهوية الوطنية

تعـدُّ جريمـة التزويـر مـن الجرائـم العمديـة التـي يلـزم لتوافـر الركـن المعنـوي فيهـا توافـر القصـد الجنائـي بنوعيـه العـام والخـاص، وينصـرف توافـر علـم الجانـي بـأن الأفعـال التـي يأتيهـا مـن شـأنها تغيير

27 عبـد المجيـد، شـعبان أحمـد. (2019). جرائـم التزويـر والتزييـف فـي النظـام السـعودي وفقًـا لأحـدث التعديـلات. المديريـة العامـة لكليـة الملـك فهـد الأمنيـة، مركـز الدراسـات والبحـوث، الريـاض، ط. 1، ص. 56-57.

28 المرجع السابق، ص. 69.

الحقيقة في محرّر يسبب ضررًا للغير؛ وتنصرف الإرادة إلى القيام بالفعل مع قبوله بالنتائج المترتبة على ذلك. ويتجلى القصد الجنائي الخاص في جريمة تزوير بطاقة الهوية الوطنية، بأن يقوم من ارتكب عملية التزوير باستعمالها أمام جهة رسمية، أو غير رسمية.

ثانيًا – طرق تزوير الهوية الوطنية

ويتَّضح من ذلك أن للتزوير صورًا وأنواعًا عدة، وإن لم ينص عليها المنظم صراحةً، وتتمثل في التزوير المادي، والتزوير المعنوي[29].

أ. طرق التزوير المادي

يقع هذا النوع إما عن طريق اصطناع المحرّر، وإما عن طريق التغيير في محرّر، وذلك على النحو الآتي:

- **اصطناع المحرر:** أن يتم إنشاء أو خلق بطاقة هوية وطنية بالكامل لم تكن موجودة من قبل، ومن ثم نسبتها إلى جهة لم تصدر عنها، وقد تكون بطاقة الهوية الوطنية المصطنعة مطابقة لبطاقة صحيحة سابقة، أي: تقليدها[30].

- **تضمين المحرّر خاتمًا، أو توقيعًا، أو بصمة، أو علامة، أو طابعًا مزورًا:** يعدُّ تزويرًا قيام الفاعل بالتوقيع على محرر بإمضاء لغيره، أو ختم المحرر بخاتم، أو بصمة، أو علامة لشخص آخر على خلاف الحقيقة. وقد ساوى المنظم السعودي بين الخاتم والتوقيع والبصمة والعلامة، فكل منها دليل على صدور المحرر ممن نسب إليه. والأختام المزورة تذهب إلى الأختام التي تحمل اسم صاحبها، كما تذهب إلى الأختام التي تنسب إلى جهة معينة، سواء كانت عامة أم خاصة[31]، كختم وزارة الداخلية الموجود على بطاقة الهوية الوطنية.

- **التغيير أو التحريف في محرّر:** يقصد بالتحريف تغيير الحقيقة في بطاقة الهوية الوطنية؛ وذلك عن طريق تحريف البيانات الموجودة فيها، إما بتغيير الاسم المدون في البطاقة، أو بتحريف أي بيانات مكتوبة عن طريق المحو أو الكشط بما يغير من الحقيقة، وعليه يعدُّ التغيير بهذه الصورة تزويرًا ماديًّا؛ لأنه يتم بعد صدور البطاقة بشكل صحيح، وهو ما حصل على سبيل المثال في مصر أيام الثورة عندما قام بعض الأشخاص بسرقة آلات وأدوات إصدار البطاقة، وكميات من البطائق الفارغة، ومن ثم وضع بيانات مزورة عليها[32].

- **التغيير في صورة شخصية في محرّر، أو استبدال صورة شخص آخر بها:** النظام الجزائي لجرائم التزوير في المادة الثانية منه يعدُّ التغيير في الصورة الشخصية أو استبدالها بصورة شخص آخر من طرق التزوير المادية، وسبقه في ذلك قرار مجلس الوزراء رقم (1) لعام 1985م الذي نصَّ على الآتي: «يعد المساس بالصور الشمسية الملصقة على الأوراق أو الوثائق الرسمية وغير الرسمية، بنزعها، أو إتلافها، أو العبث بها أو جزء منها، أو تبديلها، جريمة...»[33] وتطبيقًا لما ذكر فقد جاء أن شخصًا مجهول الهوية اتُّهِم بتزوير حفيظة النفوس للمتهم بطريقة التحريف،

29 المطيري، مسلم بن شباب. مرجع سابق، ص. 64.
30 عبد المجيد، شعبان أحمد. مرجع سابق، ص.77.
31 المرجع السابق، ص. 79.
32 جوهر، أحمد؛ بزويتينة، محمد. (2 إبريل، 2023). جلسة نقاش معمل التزييف والتزوير. قسم الأدلة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
33 قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (1)، بتاريخ 17 سبتمبر 1985م.

حيـث قـام بنـزع ورقـة مـن الأوراق، وأضـاف فيهـا اسـم المتهـم، ووضـع صورتـه عليهـا بـدلًا مـن اسـم وصـورة صاحبهـا الأصلـي، وتم القبـض علـى الشـخص المجهـول بعـد أن توافـرت لـدى السـلطات أدلـة أنـه يقـوم ببيـع حفائـظ النفـوس[34].

فقـد كانـت الصـورة الشـخصية فـي بطاقـة الهويـة الوطنيـة قديمًـا كانـت ملصقـة مـا يسـهل التزويـر، ولكـن بعـد أن أصبحـت الصـورة الشـخصية تطبـع علـى البطاقـة فقـد صعـب علـى المجرمـين تزويـر البطاقـة.

ب. طرق التزوير المعنوي

يقصـد بالتزويـر المعنـوي تغييـر الحقيقـة فـي بطاقـة الهويـة الوطنيـة حـال إصدارهـا، وذلـك بطـرق معنويـة وليسـت ماديـة، تسـتهدف المحـرر فـي مضمونـه وجوهـره، ومـن ثـم فهـو تزويـر لا يمكـن كشـفه أو إدراكـه بالعـين. وهـو مـن هـذا الوجـه يختلـف عـن التزويـر المـادي الـذي يسـهل كشـفه[35].

وعليـه فـإن التفرقـة بـين التزويـر المـادي والتزويـر المعنـوي لـه أهميتـه القانونيـة فـي تشـديد العقـاب، أسـوة ببعـض التشـريعات - ومنهـا التشـريعات المصـرية - التـي جعلـت التزويـر المـادي أشـد فـي العقوبـة مـن التزويـر المعنـوي. أمـا المنظـم السـعودي فلـم يأخـذ بذلـك، وجعـل العقوبـة واحـدة علـى كلا النوعـين؛ وعليـه توصـي الدراسـة بالتفريـق بينهمـا.

ويقع التزوير المعنوي في النظام السعودي بإحدى الطرق التالية:

- **تضمـين المحـرر واقعـة غيـر صحيحـة بجعلهـا واقعـة تبـدو صحيحـة، أو تـرك تضمـين المحـرر واقعـة كان الفاعـل عالمًـا بوجـوب تضمينهـا فيـه:** يقصـد بـه إثبـات واقعـة فـي المحـرّر علـى غيـر حقيقتهـا، وذلـك بإثبـات وقائـع غيـر صحيحـة وتصويرهـا أنهـا صحيحـة. كمـا هـو الحـال إذا تعمـد محـرر بطاقـة الهويـة الوطنيـة تغييـر الحقيقـة، ممـا يثبـت سـوء نيتـه[36].
- **تغييـر إقـرار أولـي الشـأن الـذي كان الغـرض مـن تحريـر المحـرر إدراجـه فيـه:** يقـع التزويـر بهـذه الطريقـة كلمـا غيّـر كاتـب المحـرّر فـي البيانـات التـي طلـب منـه صاحـب الشـأن إثباتهـا، ويفتـرض أن صاحـب الشـأن أدلـى بإقـرار معـين أثبتـه كاتـب المحـرّر علـى غيـر مـا أدلـى فيـه[37]. ومـن الأمثلـة علـى ذلـك إثبـات تاريـخ ميـلاد صاحـب البطاقـة خلافًـا للحقيقـة.
- **إسـاءة اسـتخدام توقيـع أو بصمـة علـى بيـاض أؤتمـن عليـه:** يقصـد بهـذه الطريقـة أن يقـوم محـرّر بطاقـة الهويـة الوطنيـة بحصولـه علـى توقيـع الشـخص الـذي يريـد اسـتخراج بطاقـة الهويـة الوطنيـة علـى المسـتندات الـلازم تعبئتهـا مـن قبلـه علـى بيـاض، ثـم يقـوم محـرّر البطاقـة بتعبئـة هـذه البيانـات بصـورة مخالفـة للحقيقـة مسـتغلًا توقيـع صاحـب الشـأن. ومـن المهـم هنـا توضيـح أن التزويـر فـي هـذه الحالـة ينصـب علـى الوثائـق اللازمـة لاسـتخراج البطاقـة وليـس علـى البطاقـة ذاتهـا.

ولا يكفـي لقيـام الركـن المـادي لجريمـة تزويـر بطاقـة الهويـة الوطنيـة أن يقـع تغييـر فـي الحقيقـة بإحـدى الطـرق المنصـوص عليهـا نظامًـا، إذ لا بـد أن ينشـأ عـن هـذا التغييـر ضـرر؛ لأن الضـرر عنصـر جوهـري مـن عناصـر جريمـة التزويـر، فـإذا تخلـف هـذا العنصـر انتفـى التزويـر[38].

---

34 ديوان المظالم، الرياض، رقم الحكم: (35/د/2/ج)، 15 فبراير 1984م، رقم القضية: (1/456/ق)، لعام 1984م.

35 الجمعـة، سـعد بـن محمـد. (2003). جريمـة اسـتعمال الجـواز المـزور فـي نظـام المملكـة العربيـة السـعودية، جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الريـاض، السـعودية، ص. 43.

36 عبد المجيد، شعبان أحمد. مرجع سابق، ص. 86.

37 خليل، أحمد محمود. (2016). جرائم تزوير المحررات. المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ص. 105.

38 الجمعة، سعد بن محمد. مرجع سابق، ص. 46.

وبناءً على ذلك فإن السؤال الذي يثير الاهتمام فيما يخص الهوية الرقمية حال قيام شخص بتزويرها: هل ينطبق عليها النظام الجزائي لجرائم التزوير، أو غيرها من الأنظمة التي تعالج هذه الإشكالية؟

نشير ابتداء إلى أن نظام الأحوال المدنية السعودي لم يتطرق إلى بطاقة الهوية الرقمية بالتخصيص، بل اقتصر على بطاقة الهوية الوطنية التقليدية، ورتب على مخالفتها الجزاء المناسب، إضافة إلى أن النصوص في نظام التعاملات الإلكترونية جاءت فضفاضةً، وتشمل جميع الوثائق الرسمية، ومنها الهوية الرقمية، وبذلك فإن العقوبات المنصوص عليها في نظام التعاملات الإلكترونية تطبق على الهوية الرقمية؛ لكونه لم يستثنها بنص خاص، كما جاء في المادة الثالثة منه بقوله: يسري هذا النظام على التعاملات والتوقيعات الإلكترونية، ويستثنى من أحكامه ما يلي: التعاملات المتعلقة بالأحوال الشخصية[39].

أما فعل التزوير المرتكب بجميع صوره، فهو مجرّم دون شك، لكن ما النظام الذي يطبَّق في حال تزوير الهوية الرقمية؟

تبين من الرجوع إلى النظام الجزائي لجرائم التزوير أن الفقرة الخامسة من المادة الأولى عرّفت المحرّر بأنه: «كل مسطور يتضمن حروفًا أو علامات ينتقل بقراءتها الفكر إلى معنى معين، بصرف النظر عن الوعاء الذي كتبت أو حفظت فيه، بما في ذلك وسائل تقنية المعلومات». ووفقًا لهذا التعريف فإن ما ينطبق على تزوير المحرّرات الرسمية ينطبق على المحرّرات الإلكترونية، وذلك بقوله: «بما في ذلك وسائل تقنية المعلومات»، ونص على هذا مشروع نظام العقوبات الجديد، وأكد ذلك تعميم الوزارة الصادر بشأن نظام الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية، وإيضاحه أن الهوية الرقمية بطاقة شخصية يسري عليها ما يسري على بطاقة الهوية الوطنية من أحكام في نظام الأحوال المدنية[40].

وجاء في مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية - الذي يهدف إلى الحد من إساءة استخدام الهويات الرقمية - وتحديدًا في المادة الثامنة عشرة منه: «مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب بغرامة لا تزيد على مليوني ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على سنتين أو بهما معًا، كل من يرتكب أيًّا من الأفعال التالية: الفقرة (ج): تزوير سجل رقمي، أو توقيع رقمي، أو ختم رقمي، أو أي من خدمات الثقة الرقمية الأخرى...».

ويستنتج من المادة السابقة أن النظام الجديد عند صدوره بشكل رسمي سيطبق على التعاملات الرقمية بما فيها الهوية الرقمية. وبالرجوع إلى الأحكام الختامية للنظام يتبين أن نظام التعاملات والثقة الرقمية سيحل محل نظام التعاملات الإلكترونية ويلغي كُلَّ ما يتعارض معه من أحكام.

39 المادة الثالثة، نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18)، بتاريخ 2007م. كما يستثنى أيضًا إصدار الصكوك المتعلقة بالتصرفات الواردة على العقار.

40 الشبراوي، عدنان. (2012). الهوية الرقمية وثيقة رسمية في المحاكم. جريدة عكاظ، جدة، تاريخ الاطلاع 17 مارس، 2023م من https://cutt.us/NpPMP.

ثالثًا - استعمال بطاقة هوية وطنية مزورة

استـعمال الغيـر لبطاقـة هويـة وطنيـة مـزورة يعـدُّ جريمـة مسـتقلة بذاتهـا عـن جريمـة تزويرهـا، وقـد يقـع الاسـتعمال ممـن ارتكـب فعـل التزويـر، وبهـذه الحالـة تتوافـر فـي حـق الفاعـل جريمتـان، ويعاقـب بالعقوبـة الأشـد. وقـد يقـع الاسـتعمال مـن شـخص آخـر ليـس لـه صلـة بالنشـاط الإجرامـي للتزويـر[41].

وتقوم جريمة استعمال محرّر مزور على ركنين:

أ. الركن المادي

ويتحقـق هـذا الركـن بوجـود فعـل الاسـتعمال لبطاقـة الهويـة الوطنيـة، وأن تكـون البطاقـة مـزورة بتوافـر أركـان جريمـة التزويـر فيهـا.

ويتمثـل الركـن المـادي لجريمـة الاسـتعمال فـي النشـاط الإجرامـي الـذي يقـوم بـه الجانـي، كتقـديم البطاقـة الشـخصية المـزوّرة إلـى الجهـات المعنيـة كوسـيلة لإثبـات شـخصيته داخـل المملكـة العربيـة السـعودية، وأن يسـتعملها وهـو عالـم بتزويرهـا[42].

وتطبيقًـا لمـا سـبق فقـد أقـام فـرع هيئـة التحقيـق والادعـاء العـام الدعـوى ضـد متهـم لقيامـه بتزويـر محـرّر رسـمي وهـو بطاقـة الأحـوال المدنيـة، تبـين أن صورتـه تعلوهـا، وتحمـل اسـم أحـد الأمـراء المخالـف لاسـمه، واسـتعمالها فـي دخـول المنتجعـات لأكثـر مـن مـرة، كمـا قـام المتهـم بالاعتـراف بمـا نسـب إليـه، وعلـى إثـره حكمـت المحكمـة بإدانـة المتهـم[43].

ب. الركن المعنوي

إن جريمـة اسـتعمال بطاقـة هويـة وطنيـة مـزورة تعـد مـن الجرائـم العمديـة التـي يتخـذ ركنهـا المعنـوي صـورة القصـد الجنائـي. وأسـاس هـذا القصـد العلـم والإرادة، أي: علـم الجانـي وإدراكـه أنـه يسـتعمل بطاقـة مـزورة، وأن تتجـه إرادتـه الحـرة إلـى اسـتعمالها دون أن يتخلـل إرادتـه أي عيـب مـن عيـوب الإرادة[44]. وبهـذا المعنـى فـإن القصـد الجنائـي فـي جريمـة اسـتعمال بطاقـة مـزورة تتكامـل عناصرهـا بثبـوت علـم الجانـي أن بطاقـة الهويـة الوطنيـة التـي يسـتعملها مـزورة، وأن تتجـه إرادتـه الحـرة مسـتندة إلـى هـذا العلـم إلـى اسـتعمالها. ويشـترط لتحقـق الركـن المعنـوي أن يثبـت علـم الجانـي بتزويـر البطاقـة مـن لحظـة تقديمـه لاسـتعمالها، ولا يشـترط توافـر هـذا العلـم حتـى يتـم وقـوع جريمـة الاسـتعمال، بـل يكفـي توافـره عنـد بـدء اتخـاذ إجـراءات تقـديم البطاقـة للاسـتعمال[45].

4. 1. 2. جرائم استعمال الغير بطاقة هوية وطنية صحيحة

يقصـد بالاسـتعمال أن يتمسَّـك الشـخص ببطاقـة الهويـة الوطنيـة؛ لكونهـا محـرّرًا رسـميًّا صـادرًا عـن جهـة عامـة فـي المملكـة، والاحتجـاج بهـا؛ ويعنـي ذلـك أن مـن يتقـدم بالبطاقـة إلـى الغيـر يريـد

41 خليل، أحمد محمود. مرجع سابق، ص. 119.

42 الجمعة، سعد بن محمد. مرجع سابق، ص. 27- 31.

43 المحكمـة الإداريـة، جـدة، رقـم الحكـم الابتدائـي: (168/د/ج/3)، لعـام 2012م، رقـم حكـم الاسـتئناف: (327/ج/1/إس)، لعـام 2013م.

44 هليـل، فـرج علوانـي. (2022). جرائـم التزييـف والتزويـر والتقليـد فـي المحـررات وجرائـم الكمبيوتـر والإنترنـت. دار المطبوعات الجامعية، ص. 382.

45 متولي، طه أحمد طه. (2000). جرائم تزوير وثائق السفر بين التجريم والإثبات. القاهرة، دار النهضة، ص. 232.

أن يستند إليها ويحتج بها[46]. ومن ذلك - على سبيل المثال - قيام رجل السلطة العامة بإيقاف شخص بالشارع وضع نفسه موضع الريبة والشك، ليتأكد من هويته واستجلاء أمره، فيقوم الشخص بإبراز الهوية الوطنية لإثبات شخصيته وهذا ما ينطبق أيضًا على الهوية الرقمية، حيث نوَّهت الوزارة إلى أنها تعد إثباتًا رسميًّا معتمدًا للمواطنين لإثبات هوياتهم[47].

ويتبين من ذلك أن استعمال الغير لبطاقة هوية وطنية صحيحة تعدُّ مخالفة تستوجب العقاب؛ ذلك أنّ الهدف من حمل الشخص لبطاقة الهوية الوطنية هو إثبات شخصية حاملها، وبالتالي فإن قام شخص باستعمال بطاقة الغير لإثبات هويته يعد منتحلًا لشخصية الغير. وجاء في نظام الأحوال المدنية السعودي الصادر لعام 1986م، في المادة الثالثة والسبعين أنه: «لا يجوز أن يكون لأي مواطن غير قيد واحد في السجل المدني المركزي، كما لا يجوز له حيازة أكثر من بطاقة شخصية واحدة، أو أكثر من دفتر عائلة واحد، أو استعمال بطاقة أو دفتر عائلة لا يخصه».

ويستنتج من نص المادة أن أي شخص قام باستعمال بطاقة شخصية تعود ملكيتها إلى غيره، فإنه يعاقب طبقًا للنظام الذي عدها مخالفة بنص المادة التاسعة والسبعين، ونصه على أنه «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وبغرامة لا تزيد على عشرة أيام، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كلُّ من خالف حكم المادة الثالثة والسبعين.

وتوصي الدراسة بضرورة تعديل المادة السابقة في اتجاه تشدد العقوبة؛ تبعًا لأهمية بطاقة الهوية الوطنية، وما قد يترتب على مخالفتها من أضرار تمسّ الفرد والمجتمع، وأن يجعلها النظام ضمن الجرائم وليس المخالفات؛ لأن الأركان التي بموجبها تقوم الجريمة تحققت، إضافة إلى توافر الشرط الذي يسبق الاستعمال وهو وجود البطاقة الشخصية محل الجريمة. وقد يُحقق هذا الفعل جريمة انتحال شخصية الغير وإن لم ينص عليه النظام، وقد عَرّف فقهاء القانون الانتحال، ونصوا على أن صورته: «أن يدعي المتهم لنفسه شخصية غيره»[48].

أولًا - الأركان العامة لجريمة انتحال شخصية الغير

المظهر الخارجي لأي جريمة هو الركن المادي؛ إذ به يتحقق الاعتداء على المصلحة المحمية نظامًا، والتحقق من وجود هذا الركن هو الشرط الأساسي في الحكم على مدى توافر الجريمة من عدمها[49]. ويتكون الركن المادي لأي جريمة من ثلاثة عناصر، هي: النشاط الإجرامي، والنتيجة الإجرامية، والعلاقة السببية. وتعد جريمة انتحال الشخصية جريمة إيجابية تظهر في العالم الخارجي بطريقة ملموسة، تتمثل في عدة صور، ومنها: استعمال الشخص لبطاقة إثبات شخصية لغيره، حيث يسعى المنتحل إلى التوصل للغاية المخطط لها سابقًا[50].

وتوصي الدراسة بضرورة تضمين نظام الأحوال المدنية نصوصًا تتضمن في محتواها حال قيام شخص بانتحال شخصية الغير باستخدام الوثيقة الرسمية، وهي الهوية الوطنية الإلكترونية

46 الشاذلي، فتوح عبد الله. (2000). جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية. دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص. 210.

47 وزارة الداخلية السعودية، القوات الخاصة للأمن والحماية، تاريخ الاطلاع 17 مارس، 2023م من https://cutt.us/Movj9.

48 البياري، ولاء معين. (2018). انتحال الشخصية في الفقه الإسلامي. رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، ص. 10.

49 السعيدي، أمنية إبراهيم. (2020). المسئولية الجنائية عن انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي عبر النظام السعودي، دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص. 110.

50 المرجع السابق، ص. 44-45.

للانتفـاع بهـا بـأي طريقـة كانـت، علـى أن يميـز بـين حالتـين، همـا: حالـة التراضـي بـين صاحـب البطاقـة ومسـتعملها عـن الصـورة التـي تسـتعمل فيهـا البطاقـة، وحالـة عـدم التراضـي، وعلـى أن تشـدد العقوبـة. وبالرجـوع إلـى مشـروع النظـام الجديـد الـذي يختـص بالهويـة الرقميـة، فقـد جـاء فـي المـادة الثامنـة عشـرة، الفقـرة (ب) قولـه: «يعاقـب بغرامـة لا تتجـاوز مليونـي ريـال، أو بالسـجن مـدة لا تزيـد عـن سـنتين، أو بهمـا معًـا، كل مـن ينتحـل هويـة شـخص آخـر، أو الادعـاء زيفًـا بأنـه مفـوض بطلـب الحصـول علـى خدمـة رقميـة، أو تعليقهـا، أو إلغائهـا»[51].

ثانيًا – الركن المعنوي لجريمة انتحال شخصية الغير

ويكتسـب الركـن المعنـوي أهميـة بالغـة فـي بنـاء أركان الجريمـة، وتـزداد الأهميـة مـن كونـه يتعلـق بالحالـة النفسـية للجانـي، إضافـة إلـى أنـه يعـدُّ مؤشـرًا علـى مـدى الخطـورة الإجراميـة للفاعـل[52]، وعليـه فإنهـا جريمـة عمديـة، حيـث لا يتوافـر فيهـا عنصـر الخطـأ، ومعلـوم أن القصـد الجنائـي يقـوم علـى توافـر عنصريـن، همـا: العلـم، والإرادة.

ويـراد بعنصـر العلـم أن يعلـم الجانـي أن بطاقـة الهويـة الوطنيـة عائـدة إلـى غيـره، وأن النشـاط الـذي سـيقترفه محظـور نظامًـا، إضافـة إلـى أنـه يقتضـي أن يكـون مطلعًـا علـى جميـع العناصـر الأساسـية لقيـام الجريمـة، ويتعـين أن يعلـم بالحـق المعتـدى عليـه، وبخطـورة الفعـل المقتـرف.

أمـا عنصـر الإرادة فيأتـي فـي مرحلـة لاحقـة لعنصـر العلـم، وبتوافرهـا ينتقـل هـذا العلـم إلـى مرحلـة الحركـة، أي: النشـاط والوجـود المـادي الملمـوس. ويشـترط أن تتجـه إرادتـه إلـى القيـام بهـذا الفعـل واسـتعمالها بالمخالفـة لمـا نصـت عليـه الأنظمـة. كمـا يلـزم إلـى جانـب القصـد الجنائـي العـام - والمتمثـل فـي العلـم والإرادة - أن يكـون للجانـي قصـد جنائـي خـاص، متمثـل فـي نيـة الجانـي الخاصـة، وهـي انتحـال شـخصية الغيـر للانتفـاع بهـا[53].

4. 2. المطلب الثاني: خصوصية الأحكام الإجرائية للاستعمالات غير المشروعة لبطاقة الهوية الوطنية

حظيـت بطاقـة الهويـة الوطنيـة بتنظيـم خـاص، حيـث أفردهـا المنظـم السـعودي بأحـكام خاصـة تتعلـق بهـا، سـواء كان ذلـك بالجرائـم التـي تنصـب عليهـا، أم بالإجـراءات المتعلقـة بهـا.

أولًا - اختصاص اللجان الفرعية بالنظر في المخالفات الواردة بنظام الأحوال المدنية

أهـم مـا يميـز التتبـع والنظـر فـي الجرائـم المتعلقـة ببطاقـة الهويـة الوطنيـة هـو تباين السـلط المختصـة بذلـك، فقـد وزّع المنظـم السـعودي تتبـع المخالفـات التـي تكـون بطاقـة الهويـة الوطنيـة محـلًّا لهـا بـين لجـان فرعيـة أوردهـا نظـام الأحـوال المدنيـة علـى سـبيل الحصـر. ويدعونـا هـذا الاختصـاص الحصـري إلـى دراسـة الطبيعـة النظاميـة لهـذه اللجـان ودورهـا فـي الضبـط الجنائـي.

أ. الطبيعة النظامية للجان القضائية وشبه القضائية

يعـدّ وجـود مثـل هـذه اللجـان جـزءًا لا يتجـزأ مـن المنظومـة القضائيـة فـي المملكـة العربيـة

51 مسودة مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية لعام 2020م، المادة الثامنة عشرة، الفقرة (ب).

52 صابر دري، يوسف توميات. (2020). الركن المعنوي في الجريمة. رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر، ص. 10.

53 معوض، عبد التواب. (1996). الوسيط في جريمتي النصب وخيانة الأمانة. دار المطبوعات الجامعية، ص. 86.

السعودية، بل جرى العمل على أن يكون لكل نظام لجنة أو أكثر تتولى النظر في المخالفات التي ينص عليها النظام، ويترتب عليها مخالفة أحكامه، والفصل في المنازعات التي تثور بخصوصه. ومع مرور الوقت بدأت ظاهرة اللجان القضائية وشبه القضائية تنمو مع صدور كل نظام ذي صبغة نوعية. وبالنظر إلى الطبيعة النظامية لهذه اللجان نجد أنها تتألف من عدد من الموظفين المدنيين من خارج السلك القضائي، مهمتها النظر في المنازعات ذات الصلة بمخالفة الأنظمة، إضافة إلى أن لها أن تجري قرارات تأخذ في مجراها الأحكام القضائية بتوقيع الجزاءات على المخالفين، أو الفصل فيما يندرج تحت ولايتها. عرفه الفقهاء بكونه: «مجموعة من اللجان الإدارية يتم تشكيلها لمزاولة أعمال قضائية ذات صبغة نوعية متخصصة خارج إطار التنظيم أو الهيكل القضائي للدولة»[54].

ب. اللجان الفرعية وفقًا لنظام الأحوال المدنية ودورها في الضبط الجنائي

عرف نظام الأحوال المدنية اللجنة الفرعية في المادة الثانية منه الفقرة (و) بقوله: «هي لجنة الأحوال المدنية المشكلة في كل منطقة، وفقًا لنص الفقرة (ب)، من المادة (82) من هذا النظام»، وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجان فرعية في المناطق؛ حيث تتكون اللجنة من: مستشار يعينه وزير الداخلية، ومندوب يعينه وزير العدل، ومندوب يعينه وزير الصحة[55].

واعتبر نظام الإجراءات الجزائية السعودي من يقوم بأعمال رجال الضبط الجنائي كلّ بحسب المهام المخولة له في المادة السادسة والعشرين الفقرة الثامنة منه: «الجهات واللجان والأشخاص الذين يكلفون بالتحقيق بحسب ما تقضي به الأنظمة». وبالرجوع إلى نظام الأحوال المدنية في المادة الثالثة والثمانين نجد أنها حصرت اختصاص اللجنة الفرعية في الموضوعات الآتية:

- طلبات التصحيح أو تعديل قيود الأحوال المدنية، وتظلمات رفض القيد. على أنه فيما يتعلق بتعديل تاريخ الميلاد، فيستمر العمل بالقرارات والتعليمات المطبقة حاليًّا حتى يتم وضع القواعد الخاصة بذلك بقرار من مجلس الوزراء.
- التحقيق مع مخالفي أحكام هذا النظام ولوائحه، وتوقيع العقوبات والجزاءات المقررة عليهم.
- الموضوعات الأخرى التي تحال إليهم من إدارة الأحوال المدنية[56].

ويتضح من خلال ذلك أن للجان الفرعية مهمتها القيام بجمع الاستدلالات للكشف عن مخالفات أحكام نظام الأحوال المدنية، ويخضع ذلك إلى إشراف النيابة العامة عملًا بما نصت عليه المادة الخامسة والعشرون من نظام الاجراءات الجزائية[57].

أما بالنسبة للهيئة المركزية فيكون مقرها وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية، وتتولى الفصل في الطعون الموجهة ضد قرارات اللجان الفرعية، والتصديق على محاضر فحص السجلات، وإبداء الرأي في كل ما يحيله وزير الداخلية من مسائل تتعلق بالأحوال المدنية.

وتستنتج الدراسة مما ذكر أن نصوص نظام الأحوال المدنية تنطبق في الوقت الحالي على المخالفات التي تقع على بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية والرقمية؛ وهذا ما أكّده المتحدث

54 الخولي، عمر. (2018). قضاء الظل: المحاكم الخفية، اللجان الإدارية التي تزاول أعمالًا قضائية وشبه قضائية في المملكة العربية السعودية مع تطبيقات قضائية ذات صلة بأعمال هذه اللجان. المركز السعودي للبحوث والدراسات القانونية، جدة، ص. 10.

55 المادة الثانية والثمانون، نظام الأحوال المدنية، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/25) لعام 2001م.

56 المادة الثالثة والثمانون، نظام الأحوال المدنية، المعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/25) لعام 2001م.

57 الظفيري، سلامة غصاب. مرجع سابق، ص. 94.

الرسـمي للأحـوال المدنيـة. لكـن تبـيّن لنـا بعد الاطـلاع علـى مشـروع نظـام التعامـلات والثقـة الرقمية أنـه يتنـاول أحـكام الهويـة الرقميـة، مـا يعنـي خـروج أحـكام الهويـة الرقميـة مـن نظـام الأحـكام المدنيـة؛ إذ إنهـا سـتسـتقل بنظـام خـاص بهـا. كمـا نـصّ النظـام علـى وجـود لجـان تتولـى النظـر فـي مخالفـات الأحـكام المنصـوص عليهـا فـي النظـام.

وتعـد القـرارات الصـادرة عـن اللجـان المحليـة والفرعيـة والهيئـة المركزيـة للأحـوال المدنيـة قـرارات إداريـة يجـوز للمتضـرر الطعـن فيهـا أمـام المحاكـم الإداريـة بديـوان المظالـم التـي تختـص بدعـاوى إلغاء القـرارات الصـادرة عـن اللجـان شـبه القضائيـة[58].

ثانيًا - خضوع الجرائم المتعلقة ببطاقة الهوية الوطنية إلى القواعد الإجرائية العامة

مـا لا شـك فيـه أن الجرائـم المتعلقـة ببطاقـة الهويـة الوطنيـة والخارجـة عـن المخالفـات الـواردة فـي نظـام الأحـوال المدنيـة تخضـع إلـى الأحـكام العامـة المتعلقـة بالنظـر فـي الجرائـم. حيـث تمـر الدعـوى الجزائيـة بمراحـل ثـلاث علـى النحـو الآتـي:

أ. المرحلة الأولى: الاستدلال

إجـراء الاسـتدلال هـو المرحلـة التمهيديـة لتحريـك الدعـوى الجنائيـة، بهـدف جمـع المعلومـات بشـأن جريمـة وقعـت لتوضيـح الأمـور أمـام سـلطة التحقيـق لتتخـذ مـا تـراه مناسـبًا. وعُـرِّف الاسـتدلال فـي مدلولـه القانونـي بأنـه «مجموعـة الإجـراءات الأوليـة السـابقة علـى تحريـك الدعـوى الجنائيـة التـي تسـتهدف التحـري عـن الجرائـم والتثبـت مـن وقوعهـا، وجمـع معلومـات كافيـة، وإثبـات الآثـار التـي تولَّـدت عنهـا علـى وجـه يتيـح لسـلطة التحقيـق التصـرف فـي التهمـة، سـواء بتحريـك الدعـوى الجنائيـة الناشـئة عنهـا، أو بحفـظ أوراقهـا وصـرف النظـر عنهـا، فهـو إجمـالًا بمثابـة إعـداد العناصـر اللازمـة للتحقيـق فـي الجريمـة[59].

وتعمـل سـلطات الاسـتدلال لحسـاب سـلطات التحقيـق وتحـت إشـرافها، وليـس لعملهـا اتصـال مباشـر بالجهـة القضائيـة؛ حيـث إن أعمـال الاسـتدلال منـاط رجـال الضبـط الجنائـي كل بحسـب اختصاصـه، وعليهـم أن يقبلـوا البلاغـات والشـكاوى التـي تـرد إليهـم فيمـا يخـص جريمتـي التزويـر وانتحـال الشـخصية الواقعـة علـى بطاقـة الهويـة الوطنيـة، وبالتالـي عليهـم وعلـى مرؤوسـيهم تحـت إشـرافهم أن يقومـوا بجمـع وفحـص المعلومـات المتعلقـة بالجرائـم المتعلقـة بالبطاقـة الشـخصية فـي محضـر يوقعـون عليـه، وعليهـم أثنـاء القيـام بجمـع المعلومـات أن يسـتمعوا إلـى مـن لديـه أقـوال عـن وقائـع كل مـن جريمتـي التزويـر والانتحـال، إضافـة إلـى سـؤال مـن نسـب إليـه ارتكابهـا، وأن يثبتـوا ذلـك فـي محاضرهـم، ولهـم الاسـتعانة بأهـل الخبـرة المختصـين فـي الكشـف عـن تزويـر بطاقـة الهويـة الوطنيـة، ويطلبـوا رأيهـم كتابـة[60].

ب. المرحلة الثانية: التحقيق

ويقصـد بإجـراءات التحقيـق مجموعـة الأعمـال التـي يـرى المحقـق وجـوب أو ملاءمـة القيـام بهـا، وتنقسـم إلـى نوعـين: أحدهمـا: إجـراءات جمـع الأدلـة، والآخـر: إجـراءات احتياطيـة ضـد المتهـم.

وتتمثـل إجـراءات جمـع الأدلـة فـي المعاينـة، ومنهـا أن يقـوم المحقـق بالانتقـال فـور إبلاغـه بوقـوع جريمـة تزويـر داخلـة ضمـن اختصاصـه إلـى مـكان وقوعهـا؛ للتأكـد مـن أن المتهـم قـام بإعـداد مـكان

58 المرجع السابق، ص. 97.

59 سالم، نبيل مدحت. (1990). شرح قانون الإجراءات الجنائية. دار الثقافة الجامعية، القاهرة، ص. 305.

60 المزمومي، محمد حميد. (2019). الوسيط في شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي. مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص. 98-99.

مجهز بالآلات والأجهزة الخاصة بالتزوير. إضافة إلى ندب الخبراء. فقد يندب المحقق الخبير أثناء التحقيق لمشكلة يتوقف حسمها على استمرار التحقيق وبلوغه غرضه في التنقيب عن أدلة الجريمة، كالتأكد من أن بطاقة الهوية الوطنية تتضمن وسائل تأمين مطابقة للأصل، أو أنها مزورة. وعلى المحقق تفتيش وفحص مكان الجريمة، وضبط كل ما يعد حيازته جريمة، ومراقبة المحادثات وتسجيلها. فعلى سبيل المثال: يجب التحري في حال تبين لدى النيابة العامة أن هناك عصابة تقوم بتزوير البطائق الشخصية وبيعها لمن لا يحمل الجنسية السعودية، وعليها سماع الشهود، واستجواب المتهم ومواجهته بالأدلة القائمة ضده.

أما الإجراءات الاحتياطية فتهدف إلى المحافظة على الأدلة التي توافرت، ومنها: التحفظ على المتهم لمنعه من التأثير على التحقيق أو الهرب، أو في القيام بإخفاء الآثار، كأن يقوم بإتلاف كل ما بحوزته من بطاقات[61].

ج - انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

التصرف في التحقيق هو اتخاذ قرار يتضمن التقييم استنادًا إلى المعلومات أو الأدلة التي أمكن الحصول عليها بواسطة سلطة التحقيق في الجريمة، سواء لصالح جهة الاتهام أو المتهم. وبيان الطريق الذي تسلكه الدعوى الجنائية، حيث إن هذا الطريق لا يكون سوى أحد أمرين: إما أن تستمر الدعوى وتدخل في المرحلة التالية، وهي مرحلة المحاكمة، وإما أنها تتوقف عند هذا الحد. وتقرر سلطة التحقيق عدم إقامتها أمام سلطة القضاء، حيث تأمر بألّا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد انتهاء التحقيق؛ بسبب عدم توافر أدلة لإثبات التهمة أو نسبتها إلى المتهم[62].

وفي حال تبين للمحقق كفاية الأدلة ضد المتهم يصدر حينها قرارًا مسببًا بالاتهام، ويطلب حينها محاكمته أمام المحكمة المختصة، ويشرع بإحالة ملف القضية إلى الادعاء العام ليتولى مباشرة دعوى الحق العام، وتكون المحكمة الجزائية هي المختصة والمخولة بإصدار الحكم، وعليه يحق لمن صدر ضده حكم أن يطعن في ذلك خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إصدار الحكم، وتقديم الطعن إلى محكمة الاستئناف[63].

ويستنتج مما سبق أن الأفعال التي تقع على بطاقة الهوية الوطنية تختلف بحسب طبيعة ذلك الفعل، وهل تندرج تلك الأفعال في حكم المخالفة أو في حكم الجريمة، واستنادًا إلى ذلك التفريق سيختلف الاختصاص بالنظر فيها، حيث إن نظام الأحوال المدنية أوكل الاختصاص إلى اللجان التابعة لها، أما ما يخرج عنها فيرجع فيه إلى القواعد العامة في الاختصاص.

5. الخاتمة

يكتسب هذا البحث الذي يناقش الحماية النظامية لبطاقة الهوية الوطنية في أشكالها الحديثة (الإلكترونية والرقمية) أهمية كبيرة في عصر أصبحت فيه الهويات الرقمية إثباتًا رسميًّا لكل مواطن سعودي، إذ يجب عليه أن يحمل بموجب أحكام نظام الأحوال المدنية ما يثبت شخصيته أمام الجهات الرسمية وعند إنجاز الإجراءات الرسمية وغيرها، وقد سهلت الهوية الرقمية على الأشخاص غير الأسوياء القيام بتزويرها أو استعمالها بطرق غير مشروعة وملتوية والإضرار بالآخرين في مخالفة لأنظمة المملكة، وهو ما يتطلب تشديد العقوبة بحق من يرتكب تلك الجريمة.

---

61 المرجع السابق، ص. 160.

62 المرجع السابق، ص. 203- 206.

63 المنشاوي، محمد أحمد. (2017). شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد. دار الإجادة، الرياض، ص. 242.

وقـد سـعت هـذه الدراسـة إلـى تتبـع مراحـل بـدء صـدور بطاقـة الهويـة الوطنيـة فـي المملكـة العربيـة السـعودية والعمـل بهـا، ورصـد المراحـل التـي مـرت بهـا، إضافـة إلـى بيـان وسـائل تأمـين وحمايـة الهويـة الوطنيـة مـن أي عمليـات غيـر مشـروعة كتزويرهـا، فضـلًا عـن تحليـل النصـوص النظاميـة التـي كفلهـا المنظـم السـعودي فـي تنظيمهـا، والحـد مـن مخالفـة الأشـخاص لأحـكام الأنظمـة، ووصـولًا إلـى معرفـة الأحـكام الإجرائيـة، ومـدى اكتمـال تلـك الأنظمـة وشـموليتها. وبنـاءً علـى ذلـك فقـد توصـل البحـث إلـى أهـم النتائـج والمقترحـات علـى النحـو الآتـي:

5. 1. النتائج

تعـد المملكـة العربيـة السـعودية مـن أوائـل الـدول التـي حرصـت على وضـع آليـات معينة لتسـجيل مواطنيهـا، وجعلـت لـكل شـخص يحمـل الجنسـية السـعودية مرجعية فـي إثبات شـخصيته.

بطاقـة الهويـة الوطنيـة بنوعيهـا تعـد مـن الوثائـق ذات القيمـة المرتفعـة، وعليـه فـإن حمايتهـا فنيًّـا تكـون علـى مسـتويات أمنيـة عاليـة جـدًا؛ لمنـع أي اسـتغلال لهـا، أو اسـتخدامها فـي أمـور مخالفـة، أو تزويرهـا.

جـاء النـص النظامـي فـي نظـام الأحـوال المدنيـة بالعقـاب علـى كل مـن يسـتعمل بطاقـة هويـة وطنيـة أيًّـا كانـت بشـكل غيـر مشـروع، دون التفرقـة فيمـا إذا كانـت هـذه البطاقـة صحيحة أم مـزورة.

جـاء فـي مشـروع نظـام التعامـلات والثقـة الرقميـة النـص علـى العقوبـة لـكل مـن ينتحـل الهوية الرقميـة لشـخص آخـر، واتضـح أن هـذا المشـروع جـاء لينظـم الهويـة الرقميـة ومـا قـد يطـرأ عليهـا مـن اسـتعمالات غيـر مشـروعة.

الحمايـة الجنائيـة لبطاقـة الهويـة الوطنيـة تعـد مهمـة؛ لكونهـا إحـدى الوثائـق الرسـمية الصـادرة عـن جهـة عامـة، الأمـر الـذي انتهـى بالمنظـم السـعودي إلـى حمايتهـا مـن أي اسـتعمالات غيـر مشـروعة قـد يترتـب عليهـا ضـرر للفـرد والمجتمـع.

الأفعـال التـي تقـع علـى بطاقـة الهويـة الوطنيـة تختلـف خطورتهـا وعليـه يختلـف الاختصـاص بالنظـر فيهـا.

5. 2. التوصيات

العمـل علـى سـد الفـراغ التشـريعي فـي نظـام الأحـوال المدنيـة، وذلـك بتعديـل النظام ليشـمل في المـادة الأولـى منـه مفاهيـم الوثائـق الرسـمية التـي تصـدر بموجبـه، ومنهـا بطاقـة الهويـة الوطنيـة؛ كـي لا يكـون هنـاك لبـس فـي المسـميات التـي قـد تطلـق علـى البطاقـة الشـخصية.

العمـل علـى سـد الفـراغ التشـريعي فـي المـادة الثالثـة والسـبعين مـن نظـام الأحـوال المدنيـة بقولـه: «أو اسـتعمال بطاقـة لا تخصـه»؛ إذ لا بـد مـن التوضيـح فـي حـال قيـام الشـخص باسـتعمال بطاقـة هويـة وطنيـة لشـخص آخـر، فيمـا إذا كان هـذا برضـا الشـخص أم بغيـر رضـاه، علـى أن تشـدد العقوبـة فيمـا إذا قـام صاحـب البطاقـة بتمكـين الغيـر مـن بطاقتـه برضـاه.

ضـرورة النـص علـى الهويـة الرقميـة فـي النظـام الجزائـي لجرائـم التزويـر، حـال قيـام شـخص بتزويرهـا؛ ويرجـع السـبب فـي ذلـك إلـى التعميـم القائـل: إن الهويـة الرقميـة يسـري عليهـا مـا يسـري علـى بطاقـة الهويـة الوطنيـة التقليديـة.

الإسـراع بإصـدار نظـام التعامـلات والثقـة الرقميـة، علمًـا أنـه أصـدر كمشـروع منـذ عـام 2020م؛ لأن عـدم صـدوره يسـمح بتداخـل الأنظمـة، وهـذا مـا يـؤدي إلـى الخلـط واللبـس فـي كثيـر مـن الأحـكام بالنسـبة إلـى الأشـخاص المخولـين بموجـب الأنظمـة بإصـدار الأحـكام القضائيـة وغيرهـا، ولأن الهـدف من هـذا المشـروع هـو إرسـاء القواعـد الموحـدة والتنظيـم.

المصادر والمراجع

أحمد، عوض حاج علي؛ حسين، عبد الأمير خلف. (2005). أمنية المعلومات وتقنيات التشفير. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

البياري، ولاء معين. (2018). انتحال الشخصية في الفقه الإسلامي. رسالة ماجستير. كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة.

جلال، محمد نعمان. (27 يونيو، 2018). الحماية الجنائية لمعلومات ووثائق الدولة. صحيفة الوطن، تاريخ الاطلاع 17 مارس 2023م من https://cutt.us/o20dv.

الجمعة، سعد بن محمد. (2003). جريمة استعمال الجواز المزور في نظام المملكة العربية السعودية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

جوهر، أحمد سعد. (2016). تقنية بطاقة تحقيق الهوية في مجال الأحوال المدنية. دار جامعة نايف للنشر، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط. 1.

جوهر، أحمد؛ بزويتينة، محمد. (2 إبريل، 2023). جلسة نقاش معمل التزييف والتزوير. قسم الأدلة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حكمي، عبدة. (2021). من التابعية وتذكرة النفوس إلى رقمية داخل الجوال: 8 وثائق مختلفة تثبت هويات المواطنين خلال 90 عامًا. صحيفة مكة. تاريخ الاطلاع 10 أبريل 2023 من https:// makkahnewspaper.com/article/1534348

خليل، أحمد محمود. (2016). جرائم تزوير المحررات. المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

الخولي، عمر. (2018). قضاء الظل: المحاكم الخفية، اللجان الإدارية التي تزاول أعمالا قضائية وشبه قضائية في المملكة العربية السعودية مع تطبيقات قضائية ذات صلة بأعمال هذه اللجان. المركز السعودي للبحوث والدراسات القانونية، جدة.

سالم، نبيل مدحت. (1990). شرح قانون الإجراءات الجنائية. دار الثقافة الجامعية، القاهرة.

السعيدي، أمنية إبراهيم. (2020). المسئولية الجنائية عن انتحال الشخصية في وسائل التواصل الاجتماعي عبر النظام السعودي، دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي. رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص. 110.

الشاذلي، فتوح عبد الله. (2000). جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية. دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية.

الشبراوي، عدنان. (2012). الهوية الرقمية وثيقة رسمية في المحاكم. جريدة عكاظ، جدة، تاريخ الاطلاع 17 مارس، 2023م من https://cutt.us/NpPMP.

شريف، عبد المجيد. (1999). البلاستيك والمطاط والألياف الصناعية في حياتنا المعاصرة. سلسلة العلم والحياة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 1، م. 1.

صابر دري، يوسف توميات. (2020). الركن المعنوي في الجريمة. رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

صحيفة عكاظ. (2018). الأحوال توضح موعد إصدار البطاقات الجديدة ومتى يلزم تغيير الحالة. تاريخ الاطلاع 23 مارس 2023 من https://cutt.us/l3ij8.

الظفيري، سلامة غصاب. (2012). أحكام بطاقة الهوية الوطنية. رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد الإسلامية، المعهد العالي للقضاء.

عبد المجيد، شعبان أحمد. (2019). جرائم التزوير والتزييف في النظام السعودي وفقًا لأحدث التعديلات. المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

العريشي، جبريل بن حسن. (2015) استخدام التقنية وعلاقتها بتشكيل الهوية الوطنية. مجلة الشورى، ع. 164.

متولي، طه أحمد طه. (2000). جرائم تزوير وثائق السفر بين التجريم والإثبات. القاهرة، دار النهضة.

المزمومـي، محمـد حميـد. (2019). الوسـيط فـي شـرح نظـام الإجـراءات الجزائيـة السـعودي. مركـز النشـر العلمـي جامعـة الملـك عبـد العزيـز، جـدة.
المطيـري، مسـلم بـن شـباب. (2018). تزويـر وثائـق الجنسـية والأحـوال المدنيـة وعقوبتـه فـي النظـام السـعودي: دراسـة تطبيقيـة. جامعـة نايـف العربيـة للعلـوم الأمنيـة، الريـاض، ص. 10.
معوض، عبد التواب. (1996). الوسيط في جريمتي النصب وخيانة الأمانة. دار المطبوعات الجامعية.
المنشاوي، محمد أحمد. (2017). شرح نظام الإجراءات الجزائية السعودي الجديد. دار الإجادة، الرياض.
المنصـة الوطنيـة الموحـدة. (2023). إصـدار بطاقـة هويـة وطنيـة. تاريـخ الاطـلاع 24 مـارس 2023م مـن https://cutt.us/T5tLF.
منظمـة الطيـران المدنـي الدولـي (2021) .(ICAO). الوثيقـة رقـم 9303 لوثائـق السـفر المقـروءة آليًـا. الطبعـة الثامنـة، الجـزء التاسـع.
هليـل، فـرج علوانـي. (2022). جرائـم التزييـف والتزويـر والتقليـد فـي المحـررات وجرائـم الكمبيوتـر والإنترنـت. دار المطبوعـات الجامعيـة.
وزارة الداخليـة السـعودية، القـوات الخاصـة للأمـن والحمايـة، تاريـخ الاطـلاع 17 مـارس، 2023م مـن https://cutt.us/Movj9.
وكالـة الأنبـاء السـعودية. (2019، 1 ينايـر). التابعيـة وحفيظـة النفـوس تجـذب زوار الجنادريـة. تاريـخ الاطـلاع 10 أبريـل 2023 مـن https://www.spa.gov.sa/

الأنظمة واللوائح السعودية

نظام الأحوال المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي (م/7)، بتاريخ: 12/21/ 1986م.
النظام الأساسي للحكم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/90)، بتاريخ: 1992/3/1م.
نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18)، بتاريخ: 2007/3/27م.
نظام الإجراءات الجزائية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/2)، بتاريخ: 2013/11/25م.
النظام الجزائي لجرائم التزوير، الصادر بالمرسوم الملكي (م/11)، بتاريخ: 2013/12/21م.
مشروع نظام التعاملات والثقة الرقمية، لعام 2020م.
مشروع نظام العقوبات الجديد، لعام 2023م.

الأحكام القضائية السعودية

ديوان المظالم، الرياض، رقم الحكم: (35/د/2/ح)، 15 فبراير 1984م، رقم القضية: (1/456/ق)، لعام 1984م.
المحكمـة الإداريـة، جـدة، رقـم الحكـم الابتدائـي: (168/د/ح/3)، لعـام 2012م، رقـم حكـم الاسـتئناف: (327/ج/1/إس)، لعـام 2013م.
المحكمـة الإداريـة، مكـة المكرمـة، رقـم القضيـة الابتدائيـة: ((10/154/ق)، لعـام 2015، رقـم قضيـة الاسـتئناف: (2/4176/س)، لعـام 2015م.
المحكمـة الإداريـة، مكـة المكرمـة، رقـم القضيـة الابتدائيـة: (10/4611/ق)، لعـام 2013، رقـم قضيـة الاسـتئناف: (2/4722/س)، لعـام 2014م.

المراجع الأجنبية

Center for Devices and Radiological Health. (n.d.). Radio frequency identification (RFID). U.S. Food and Drug Administration. Retrieved March 29, 2023, from https://cutt.us/kyblL.
Council of the European Union. (2023). PRADO glossary - PRADO. General Secretariat. Retrieved February 28, 2023, from https://cutt.us/XjXfM

Goher, A. S. (2012). Supremacy of polymer banknotes. Naif Arab University for Security Sciences.

Iowa's Strategic Prevention Framework Grant Projects. (n.d.). Home - Iowa's Strategic Prevention Framework Grant Projects (p. 20). Retrieved February 28, 2023, from https://cutt.us/M0H87.

References (Romanization)

Aḥmad, ʿAwad Ḥājj ʿAlī; Ḥusayn, ʿAbd al-Amīr Khalaf. (2005). Amniyyat al-maʿlūmāt wa-taqniyāt al-tashfīr. ʿAmmān: Dār al-Ḥāmid li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.

al-Bayyārī, Walāʾ Muʿīn. (2018). Intiḥāl al-shakhṣiyyah fī al-fiqh al-islāmī. Risālah Mājjistīr, Kullīyat al-Sharīʿah wa-l-Qānūn, al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah, Ghazzah.

al-Jumʿah, Saʿd ibn Muḥammad. (2003). Jarīmat istiʿmāl al-jawāz al-muzawwar fī niẓām al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah. Jāmiʿat Nāyif al-ʿArabiyyah li-l-ʿUlūm al-Amniyyah, Riyāḍ, Saudi Arabia.

al-Khūlī, ʿUmar. (2018). Qaḍāʾ al-ẓill: al-maḥākim al-khafiyyah, al-lijān al-idāriyyah allatī tuzāwil aʿmālan qaḍāʾiyyah wa-shibh qaḍāʾiyyah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah maʿa taṭbīqāt qaḍāʾiyyah dhāt ṣilah bi-aʿmāl hādhihi al-lijān. al-Markaz al-Suʿūdī li-l-Buḥūth wa-l-Dirāsāt al-Qānūniyyah, Jeddah.

al-Mazmūmī, Muḥammad Ḥamīd. (2019). al-Wasīṭ fī sharḥ niẓām al-ijrāʾāt al-jazāʾiyyah al-Saʿūdī. Markaz al-Nashr al-ʿIlmī, Jāmiʿat al-Malik ʿAbd al-ʿAzīz, Jeddah.

al-Minshāwī, Muḥammad Aḥmad. (2017). Sharḥ niẓām al-ijrāʾāt al-jazāʾiyyah al-Saʿūdī al-jadīd. Dār al-Ijādah, Riyāḍ.

al-Minṣṣah al-Waṭaniyyah al-Muwaḥḥadah. (2023). Iṣdār biṭāqat huwiyyah waṭaniyyah. Accessed 24 March 2023 from https://cutt.us/T5tLF.

al-Muṭayrī, Muslim ibn Shabāb. (2018). Tazwīr wathāʾiq al-jinsiyyah wa-l-aḥwāl al-madaniyyah wa-ʿuqūbatah fī al-niẓām al-Saʿūdī: dirāsah taṭbīqiyyah. Jāmiʿat Nāyif al-ʿArabiyyah li-l-ʿUlūm al-Amniyyah, Riyāḍ, p. 10.

al-Saʿīdī, Umniyyah Ibrāhīm. (2020). al-Masʾūliyyah al-jināʾiyyah ʿan intiḥāl al-shakhṣiyyah fī wasāʾil al-tawāṣul al-ijtimāʿī ʿabra al-niẓām al-Suʿūdī: dirāsah muqāranah bi-l-qānūn al-Imārātī. Risālah Mājjistīr, Jāmiʿat Nāyif al-ʿArabiyyah li-l-ʿUlūm al-Amniyyah, Riyāḍ, p. 110.

al-Shabrawī, ʿAdnān. (2012). al-Huwiyyah al-raqamiyyah wathīqah rasmi yyah fī al-maḥākim. Jarīdat ʿUkāẓ, Jeddah. Date accessed: 17 March 2023 CE. Retrieved from https://cutt.us/NpPMP.

al-Shādhilī, Futūḥ ʿAbd Allāh. (2000). Jarāʾim al-taʿzīr al-munaẓẓamah fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Suʿūdiyyah. Dār al-Maṭbūʿāt al-Jāmiʿiyyah, Alexandria.

al-Ẓafīrī, Salāmah Ghaṣṣāb. (2012). Aḥkām biṭāqat al-huwiyyah al-waṭaniyyah. Master's thesis, Jāmiʿat al-Imām Muḥammad al-Islāmiyyah, al-Maʿhad al-ʿĀlī li-l-Qaḍāʾ.

al-ʿArīshī, Jibrīl ibn Ḥasan. (2015). Istikhdām al-tiqniyyah wa-ʿalāqatuhā bi-tashkīl al-huwiyyah al-waṭaniyyah. Majallat al-Shūrāʾ, no. 164.

Ḥakamī, ʿAbdah. (2021). Min al-tābiʿiyyah wa-tadhkirat al-nufūs ilā raqamiyyah dākhil al-jawwāl: thamāniyah wathāʾiq mukhtalifah tuthbit huwiyyāt al-muwāṭinīn khilāl 90 ʿāman. Ṣaḥīfat Makkah. Date accessed: 10 April 2023 CE. Retrieved from https://makkahnewspaper.com/article/1534348.

Hilīl, Faraj ʿAlwānī. (2022). Jarāʾim al-tazyīf wa-l-tazwīr wa-l-taqlīd fī al-muḥarrarāt wa-jarāʾim al-kūmbyūtar wa-l-īnṭirnit. Dār al-Maṭbūʿāt al-Jāmiʿiyyah.

Jalāl, Muḥammad Nuʿmān. (27 Yūniyū, 2018). al-Ḥimāyah al-jināʾiyyah li-maʿlūmāt wa-wathāʾiq al-dawlah. Ṣaḥīfat al-Waṭan. Date accessed: 17 March 2023 CE. Retrieved from https://cutt.us/o20dv.

Jawhar, Aḥmad Saʿd. (2016). Taqniyat biṭāqat taḥqīq al-huwiyyah fī majāl al-aḥwāl al-madaniyyah. Markaz al-Dirāsāt wa-l-Buḥūth, Dār Jāmiʿat Nāyif li-l-Nashr, Riyāḍ, 1st ed.

Jawhar, Aḥmad; Bazwayṭīnah, Muḥammad. (2 Ibrīl, 2023). Jalsat niqāsh maʿmal al-tazyīf wa-l-tazwīr. Qism al-Adillah al-Jināʾiyyah, Jāmiʿat Nāyif al-ʿArabiyyah li-l-ʿUlūm al-Amniyyah.

Khalīl, Aḥmad Maḥmūd. (2016). Jarāʾim tazwīr al-muḥarrarāt. al-Maktab al-Jāmiʿī al-Ḥadīth, Cairo.

Matwalī, Ṭahā Aḥmad Ṭahā. (2000). Jarāʾim tazwīr wathāʾiq al-safar bayna al-tajrīm wa-l-ithbāt. Cairo: Dār al-Nahḍah.

Maʿwaḍ, ʿAbd al-Tawwāb. (1996). al-Wasīṭ fī jarīmatay al-naṣb wa-khiyānat al-amānah. Dār al-Maṭbūʿāt al-Jāmiʿiyyah.

Munazzamat al-Ṭayrān al-Madanī al-Duwalī (ICAO). (2021). al-Wathīqah raqam 9303 li-wathāʾiq al-safar al-maqrūʾah ʿalāyān. 8th ed., Part 9.

Ṣābir Darī, Yūsuf Tūmiyāt. (2020). al-Rukn al-maʿnawī fī al-jarīmah. Master's thesis, Jāmiʿat Muḥammad Būḍiyāf, al-Masīlah, Algeria.

Ṣaḥīfat ʿUkāẓ. (2018). al-Aḥwāl tuwaḍḍiḥ mawʿid iṣdār al-biqāṭāt al-jadīdah wa-matā yalzam taghyīr al-ḥālah. Accessed 23 March 2023 from https://cutt.us/I3ij8.

Sālim, Nabīl Midḥat. (1990). Sharḥ Qānūn al-ijrāʾāt al-jināʾiyyah. Dār al-Thaqāfah al-Jāmiʿiyyah, Cairo.

Sharīf, ʿAbd al-Majīd. (1999). al-Bilāstīk wa-l-maṭṭāṭ wa-l-alīf al-ṣināʿiyyah fī ḥayātinā al-muʿāṣirah. Silsilat al-ʿIlm wa-l-Ḥayāh, Markaz al-Ahrām li-l-Tarjamah wa-l-Nashr, 1st ed., vol. 1.

Wikālat al-Anbāʾ al-Saʿūdiyyah. (2019, 1 January). al-Tabʿiyyah wa-ḥafīẓat al-nufūs tajdhib zuwwār al-Janādiriyyah. Accessed 10 April 2023 from https://www.spa.gov.sa/

Wizārat al-Dākhiliyyah al-Saʿūdiyyah, al-Quwwāt al-Khāṣṣah li-l-Amn wa-l-Ḥimāyah. Accessed 17 March 2023 from https://cutt.us/Movj9.

ʿAbd al-Majīd, Shaʿbān Aḥmad. (2019). Jarāʾim al-tazyīf wa-l-tazwīr fī al-niẓām al-Saʿūdī wifqan li-aḥdath al-taʿdīlāt. al-Mudīriyyah al-ʿĀmmah li-Kullīyat al-Malik Fahd al-Amniyyah, Markaz al-Dirāsāt wa-l-Buḥūth, Riyāḍ.

Saudi Laws and Regulations:

al-Niẓām al-Asāsī li-l-Ḥukm, al-ṣādir bi-l-marsūm al-malakī raqam (A/90), b-tārīkh: 11992/3/ CE.

al-Niẓām al-Jazāʾī li-Jarāʾim al-Tazwīr, al-ṣādir bi-l-marsūm al-malakī (M/11), b-tārīkh: 212013/12/ CE.

Mashrūʿ Niẓām al-Taʿāmlāt wa-l-Thiqah al-Raqamiyyah, li-ʿām 2020 CE.

Mashrūʿ Niẓām al-ʿUqūbāt al-Jadīd, li-ʿām 2023 CE.

Niẓām al-Aḥwāl al-Madanīyah, al-ṣādir bi-l-marsūm al-malakī (M/7), b-tārīkh: 211986/12/ CE.

Niẓām al-Ijrāʾāt al-Jazāʾiyyah, al-ṣādir bi-l-marsūm al-malakī raqam (M/2), b-tārīkh: 252013/11/ CE.

Niẓām al-Taʿāmlāt al-Iliktirūniyyah, al-ṣādir bi-l-marsūm al-malakī raqam (M/18), b-tārīkh: 272007/3/ CE.

Saudi Judicial Rulings

Administrative Court, Jeddah, Initial Judgment No.: (168/D/J/3), 2012 CE, Appeal Judgment No.: (327/J/1/Is), 2013 CE.

Administrative Court, Mecca, Initial Case No.: (15410//Q), 2015 CE, Appeal Case No.: (41762//S), 2015 CE.

Administrative Court, Mecca, Initial Case No.: (461110//Q), 2013 CE, Appeal Case No.: (47222//S), 2014 CE.

Board of Grievances, Riyadh, Judgment No.: (35/D/2/J), 15 February 1984 CE, Case No.: (4561//Q), 1984 CE.